الاستراتيجية العمرانية الإقليمية

محافظة ظفار

سبتمبر 2021

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

#الاقتصاد

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

رؤية عمان 2040

تنمية عمرانية مستدامة لمجتمعات مزدهرة

ـــصاد المتوازن

بتعزيـز الصناعـات الحديثـة عاليـة التقنيـج، والأراضـي الصالحـة للزراعـةج فـي منطقـة النجـد، وتعزيـز هويتهـا العمانيـة، ودعـم موقعهـا وتميزهـا إقليميـاً كوجهـة سـياحية دوليـة.

"وقد شَكّلَ إرثُنَا التاريخيُّ العريقُ ، ودورُنَا الحضاريُّ والإنسانيُّ الأساسَ المتينَ لإرساءِ عمليةِ التنميةِ التي شملتْ كافةَ ربوعِ السلطنةِ على اتساعِ رُقعَتِها الجغرافيةِ لتصلَ منجزاتُها لكلِّ أسرةٍ ولكلِّ مواطنٍ حيثُما كانَ على هذه الأرضِ الطيبة."

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

كلمة معالي الوزير

معالي الدكتور

خلفان بن سعيد الشعيلي

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

تتقدم السلطنة نحو المستقبل في خضم عالم مليء بالتحديات والمتغيرات، وتستند في ذلك على مرتكزين رئيسين:

البناء على الإنجازات والجهود التنموية التي تحققت خلال نصف قرن منصرم، واستشراف مستقبل مستدام كما حددته رؤية عمان 2040

ترتكز في ذلك على تخطيط يتسم بالمرونة والقدرة على التعاطي مع مختلف المستجدات.

تعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية خارطة طريق لتوجيه السلطنة نحو المستقبل المستهدف وفق منهج راسخ

طموح واقعي وقابل للتطبيق، حيث تم تحديد توجهات التنمية العمرانية بالمواءمة مع رؤية عمان 2040، ومن ثم بلورتها إلى خطط عمرانية استراتيجية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

ترمي الاستراتيجية العمرانية إلى توجيه النمو خلال العشرين عاماً القادمة بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تتجسد مكانياً في محور التنمية العمرانية، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة كالتغير المناخي وخلافه، أضف إلى ذلك فهي تحدد الأماكن المناسبة للسكن والعمل، والفرص الوظيفية المناسبة في المحافظات، وأنماط التنقل، والبيئة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها.

تم تطوير الاستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات وفق منهج تفاعلي؛ وذلك بالأخذ بمبدأ المشاركة المجتمعية حسب توجيهات السامية، حيث تم الأخذ بمرئيات وتطلعات أصحاب العلاقة خلال مختلف مراحل المشروع بما في ذلك القطاعين الحكومي والخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني.

كما تم بلورة الاستراتيجية العمرانية إلى العديد من السياسات التي تغطي مختلف الأبعاد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وحددت مجموعة من الممكنات والأدوات اللازمة لضمان تنفيذها وتوجيه الخطط العمرانية ذات المستوى الأدنى.

إن النهج التكاملي والشمولي الذي خرجت به الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية يستلزم قدراً كبيراً من التنسيق والتعاون الفعال والمثمر مع مختلف الجهات، وهذا حتمي في ظل المتطلبات والتحديات التي تفرضها هذه الحقبة ، كما أنها تحتاج إلى التزام صادق لضمان مكان أفضل للعيش والعمل والرفاه للأجيال القادمة.

المحتوى

الرؤية العمرانية ظفار 2040 10

اتساق الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة ظفار مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 12

التطلعات الرئيسية للتنمية العمرانية لمحافظة ظفار 14

حلقات العمل الرئيسية 16

ملامح الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة ظفار 2040 18

التقديرات المستقبلية لمحافظة ظفار بحلول 2040 م 20

الإطار العام لسياسات التخطيط العمراني 28

التنمية المستدامة وتغير المناخ 30

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية 32

تحقيق النمو والازدهار 42

إدارة البيئة البرية والتراث الثقافي 48

إدارة الموارد الطبيعية: الأمن الغذائي والمائي والموارد المعدنية 58

نظام النقل 70

سياسات البنى الأساسية 76

التكيف مع جائحة فيروس كوفيد 80

الرؤية العمرانية لمحافظة ظفار 2040

«ستتميز محافظة ظفار بحلول عام 2040 بجودة العمران، حيث سيتم تخطيط النمو في مدينة صلالة بشكل جيد ومتناسق لتقوم بدورها كإحدى البوابات الرئيسية في السلطنة، تدعمها المراكز الريفية في كافة أنحاء المحافظة. وتتمتع مدينة صلالة الخضراء والجميلة بمناخ لطيف يجذب العاملين من ذوي المهارات العالية سواء من المواطنين او الوافدين وذلك من أجل تعزيز الصناعات الحديثة عالية التقنية في الميناء وبالقرب منه و في المنطقة الاقتصادية الحرة والمطار. وسيتم إستعادة النظام الحيوي الفريد لجبل ظفار من خلال دعم المجتمعات المحلية ومن خلال الإدارة الجيدة من قبل الجهات المعنية في المنطقة. وستمثل الأراضي الصالحة للزراعة في نجد رافداً رئيسياً في الأمن الغذائي للسلطنة. و كذلك تُستَغل الأصول الإجتماعية والثقافية والتاريخية في المحافظة لتعزيز تميزها إقليمياً وتعزيز الهوية العمانية لجنوب السلطنة وكذلك تعزيز موقع المحافظة كوجهه سياحية دولية».

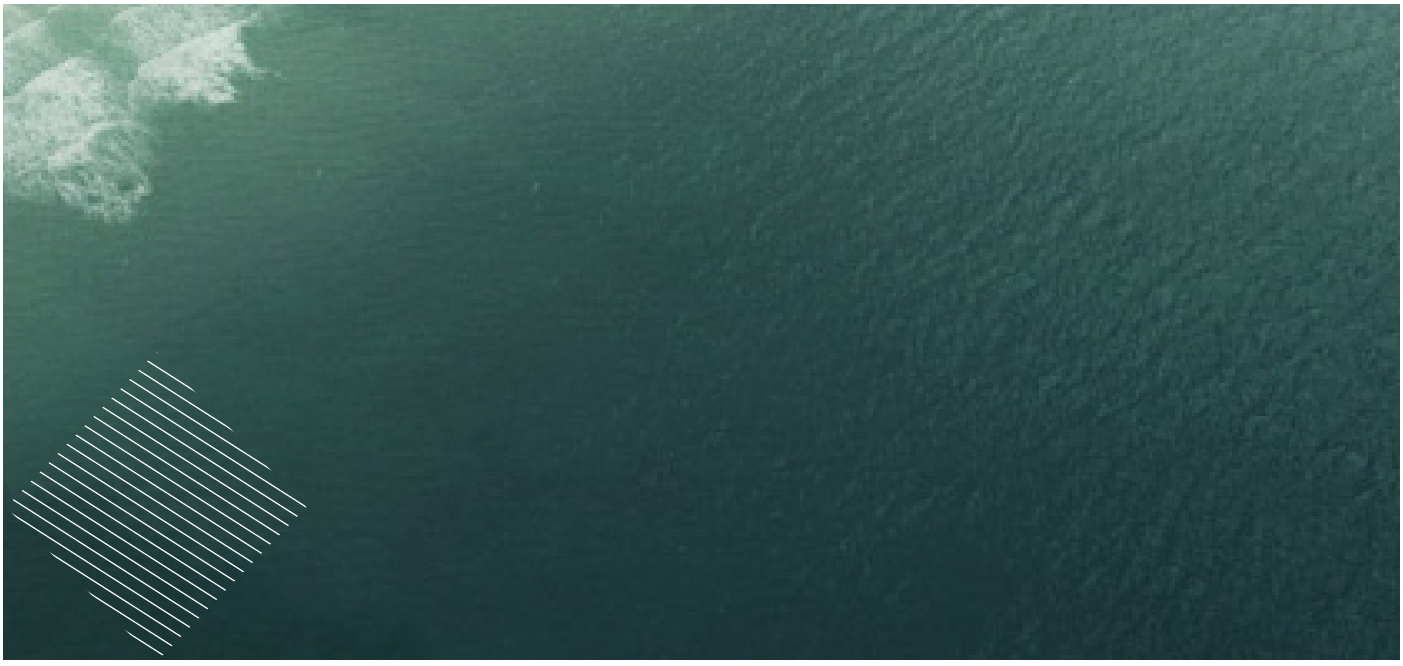

اتساق استراتيجية محافظـــة ظفار مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية

تقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بوضع الأطر التخطيطية للتنمية المستدامة على مدى العشرين عاماً القادمة، وتعتمد الاستراتيجية في ذلك على موجهات رؤية عمان 2040، وذلك من أجل التغلب على التحديات ومواكبة التغيرات الإقليمية والدولية، واغتنام الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي في السلطنة، كما تعمل الاستراتيجية على تحفيز النمو وبناء الثقة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبناء العلاقات التنموية على الصعيد الوطني. ولقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وفق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي توجه المجتمع الدولي لتحقيق الشمولية والعدالة في المجتمعات، ووضع عمليات تقييم صارمة لتحقيق الاستدامة، وقد جاء تطوير استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار كباقي المحافظات، نتاجاً للعديد من العمليات و المراحل المتكاملة والمتزامنة على المستويين الوطني والإقليمي، حيث ساهمت تطلعات أصحاب العلاقة، والمعلومات والبيانات الإقليمية التي تم جمعها من قبل استراتيجيات التنمية العمرانية على مستوى المحافظات؛ في وضع وإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي تم اعتماد إطارها العام في 2019م. ولذلك، تتماشى استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار مع أهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، ومع رؤية عمان 2040، ومع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

نبذة عامة عن محافظة ظفار

تقع محافظة ظفار جنوب السلطنة، وتتميز عن سائرالمحافظات بمناخها الموسمي الفريد، و المعـــروف والذي يوفـر الظـــروف المـلائمة ، « الخريف » محلياً باسم لجبال ظفار لتتحول إلى بساط من المروج الخضراء خلال أشهر الصيف، ومنذ القدم تعد جبال ظفار موطنا للعديد من القبائل الجبلية المتميزة بممارساتها التقليدية المتمثلة في الهجرة الموسمية والانتقال بقطعان الإبل والماشية والماعز بين سهول وجبال المحافظة، إلا أن تسارع عمليات التنمية قد أدى إلى إحداث تغييرات في نمط الحياة التقليدية، بما في ذلك بروز ظاهرة الرعي الجائر، التي انعكست سلبياً على النظام البيئي الحيوي للجبال.

وتعتبر مدينة صلالة البوابة الإقليمية لمحافظة ظفار، حيث يقطنها نحو 350 ألف نسمة، وقد شهدت صلالة نموا مطردا على مدى العقود القليلة الماضية، نجم عنه تمددٌ عمرانيٌ مبعثرُ على جزء كبير من السهل الساحلي للمدينة، ولذلك فإن النمو المستقبلي يحتاج إلى مزيد من الضبط والإدارة الرشيدة.
ومن أبرز التحديات التي تواجه محافظة ظفار ما يلي:

- **الضغوط المتزايدة على البنية الأساسية والمرافق الحيوية والبيئة الحضرية، جراء ارتفاع عدد الزوار خلال موسم الخريف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع السياحة من القطاعات الواعدة للمساهمة في تنويع الاقتصاد بالمحافظة.**
- **تدهور المباني التاريخية، وقلة أعمال الترميم والصيانة.**
- **الحاجة إلى تحسين الإدارة البيئية، فعلى سبيل المثال يبدو واضحاً للعيان ما تسببه**

مصانع الإسمنت من غبار وظروف جوية سيئة على الجهة الغربية من مدينة صلالة.

- **تملح وتصحر وتدهور التربة الخصبة في سهول صلالة.**
- **خطر العواصف، وارتفاع مستويات مياه البحر وتآكل الشواطئ، وضعف عمليات حماية السواحل الطبيعية.**
- **الاعتماد الكبير على المؤسسات الحكومية في توفير الوظائف وفرص العمل للمواطنين.**

ولقد أدت هذه التحديات، إلى العديد من المشاكل الملحة التي تواجه عمليات التنمية والتخطيط العمراني في محافظة ظفار، مما يستوجب وضع استراتيجية تخطيط جديدة ومتطورة تحل محل سياسات التخطيط الحالية. ولذلك يعول على استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار القيام بهذا الدور، بما في ذلك توجيه مشاريع التنمية وحماية الأصول البيئية الهامة وتحديد أولويات الاستثمار.

وفي ظل محدودية نطاق الأراضي السهلية، وبخاصة في مدينة صلالة، والتنامي المطرد للعديد من الأنشطة في المدينة، كالإسكان، والبنية الأساسية، والصناعة، والزراعة، وتنافسها الشديد على رقعة الأراضي المحدودة المتاحة والخالية، وتوقع زيادة الطلب على هذه الأراضي خلال السنوات القادمة؛ فإن الحاجة إلى التخطيط العمراني الحديث أصبحت ضرورة ملحة في ظل هذه الضغوطات التنموية. وبطبيعة الحال، فإن استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار تهدف إلى معالجة مثل هذه القضايا، فضلاً عن تطوير آليات جديدة للتخطيط العمراني على المدى الطويل.

التطلعات الرئيسية للتنمية العمرانية لمحافظة ظفار

تمت بلورة استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار لتتضمن رؤية للتخطيط العمراني تهدف إلى توجيه التنمية الحضرية والاقتصادية مع حماية الأصول البيئية والتراثية القيمة، ومن خلال مراحل إعداد الاستراتيجية العمرانية للمحافظة، وما شملته من حلقات عمل تمت في إطارها، وبمشاركة واسعة من قبل ذوي العلاقة في القطاع الحكومي والخاص والأهلي ومؤسسات المجتمع المدني؛ أمكن الخروج بجملة من التطلعات التي أسهمت في إعداد الاستراتيجية العمرانية للمحافظة، ومن أهم تلك التطلعات ما يلي:

- **إعادة تأهيل المناطق الداخلية المتدهورة في صلالة، من خلال تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

- **عمل إطار عام لاستيعاب النمو فيما يعرف ب «صلالة الكبرى»، وذلك في المنطقة الحضرية الواقعة بين ريسوت وطاقة، والتي سيتم تخطيطها بشكل جيد وفقا لما يلي:**

1. **تخطيط وإدارة المناطق الواقعة في الجانب الشمالي من المطار (سهل «الجربيب») بشكل جيد.**
2. **تخطيط وبناء تجمعات سكنية متكاملة في المناطق الحضرية الجديدة «شاطئ رزات»، الواقعة شرق منطقة الدهاريز.**
3. **إنشاء مدينة جديدة غرب طاقة لتضم الأحياء والمجمعات السكنية ذات الكثافة السكانية المنخفضة.**
4. **عدم القيام بأية مشاريع سكنية في الجهة الغربية من صلالة، وذلك للتنمية الصناعية التي تشهدها المنطقة.**
5. **إنشاء نظام نقل عام سريع وآمن (حافلات النقل السريع) لخدمة مدينة صلالة.**
6. **حماية النظام البيئي للجبال، مع مراعاة الممارسات التقليدية المتمثلة في رعي الجمال والماشية والماعز.**
7. **توسع الأراضي الزراعية في النجد وتعظيم مساهمتها في تحقيق طموحات الأمن الغذائي للسلطنة، وذلك بالتوازي مع تحقيق إدارة فعالة لموارد المياه.**
8. **توفير الخدمات المجتمعية المتكاملة لكافة الأحياء السكنية الرئيسية بالمحافظة، وذلك عن طريق إتباع التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية، بحيث تكون صلالة في أعلى الهرم، تليها أربعة مراكز حضرية رئيسية (طاقة، مرباط، ثمريت، المزيونة)، ثم الولايات (ضلكوت، رخيوت، سدح، شليم، مقشن)، على أن توفر مراكز الخدمات المحلية كافة الخدمات اللازمة للتجمعات السكانية في المناطق الريفية.**

وفي ضوء أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، والرؤية المستقبلية عمان 2040، بالإضافة إلى التطلعات الرئيسية التي تم الخروج بها عبر مراحل إعداد الاستراتيجية العمرانية لمحافظة ظفار، أمكن الخروج بالأهداف الاستراتيجية التالية:

تحقيق التنوع الاقتصادي:

السعي لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال إدخال قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وذلك بناءً على نقاط القوة في محافظة ظفار، وبشكل يتكامل مع المحافظات الأخرى.

تعزيز مبدأ استدامة الموارد:

تعزيز الاستخدام الأمثل والمستدام لموارد محافظة ظفار، وضمان كفاءة الاستهلاك، والتشجيع على التحول إلى الطاقة المتجددة، وتنظيم الإدارة الفعالة للمياه والمخلفات.

حماية وتعزيز البيئة:

حساسية التنمية المستقبلية للبيئة الطبيعية والموروث الثقافي.

الاستجابة لتغيرات المناخ:

الاستجابة لتغير المناخ واتخاذ إجراءات التخفيف والتكيف اللازمة بشكل استباقي .

الأمن الغذائي بالسلطنة:

تحسين مساهمة محافظة ظفار في الأمن الغذائي الإقليمي والوطني، مع مراعاة الموارد المائية المتاحة والضوابط البيئية.

خـلق مجتمعات مترابطة ومتماسكة:

إنشاء مجتمعات متماسكة ومترابطة في المناطق الحضرية والتجمعات السكنية الريفية، مع مراعاة الحفاظ على الهوية الثقافية للمحافظة.

تعزيز مبدأ النقل المستدام:

تعزيز وسائل النقل المستدامة، ومواصلة تطـوير مشاريـع وسائـل النقل للتقلـيل علـى المركبات الخاصة.

حلقات العمل الرئيسية

حلقات عمل الرؤى العمرانية للمحافظات

مارس 2019م

استعراض الإطار الوطني للتنمية العمرانية المعتمد من "المجلس" وعرض تأثيرات البديل على كل محافظة في الجوانب السكانية والاقتصادية ونمو المدن وعلى قطاعات حيوية أخرى مثل التوظيف والبنية الأساسية والنقل والزراعة والمياه والبيئة والمناخ ومناقشة فرص التنمية ومميزات كل محافظة، وشارك فيها حوالي 459 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص ذات العلاقة والمجتمع المدني وبعض الأكاديميين والباحثين في مجالات التنمية العمرانية.

حلقات عمل مناقشة بدائل الاستراتيجية العمرانية لكل محافظة

يونيو - يوليو 2019م

استعراض ومناقشة حلقات العمل لبدائل الاستراتيجية العمرانية. على المستوى الإقليمي بشكل موسع والتأثيرات المتوقعة لكل بديل من البدائل على الجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المحافظات، وتم صياغة هذه البدائل بناءً على مجموعة من المدخلات أهمها البديل الأمثل للتنمية العمرانية شارك في الحلقة حوالي 908 مشاركا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والشباب في مختلف محافظات السلطنة.

ملامح الاستراتيجية العمرانية لمحافظة ظفار 2040

آفاق النمو في محافظة ظفار

من المتوقع أن يصل إجمالي عدد سكان محافظة ظفار إلى 600 ألف نسمة بحلول عام 2040م، وسوف تمثل صلالة الكبرى، وهي المنطقة الحضرية الواقعة بين ريسوت وطاقة، إحدى المدن الرئيسية، وبوابة من بوابات عمان الاقتصادية، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى نحو 480 ألف نسمة. ونظراً لجودة المعيشة فيها، ومناخها المعتدل نسبيًا، وأجوائها المريحة، وجاذبية المناطق المحيطة بها التي ستقدم بدائل للسكن بأسعار معقولة، فضلاً عن توفر الساحات العامة المصممة جيدًا والمساحات الخضراء الشاسعة، ستجذب المدينة الكثير من السكان والمرتادين من داخل وخارج السلطنة، وستتحول مدينة صلالة إلى منطقة جاذبة للعيش نتيجة الاستغلال الأمثل لموقعها المتميز على شواطئ بحر العرب.

وسيعتمد الازدهار الاقتصادي في محافظة ظفار على قطاع صناعي يتسم بالكفاءة والابتكار، إلى جانب الخدمات اللوجستية الممتازة ومرافق المناولة في كل من مطار صلالة وميناء صلالة، وسوف يتمكن العديد من المواطنين والوافدين من ذوي المهارات العالية من إقامة مجموعة واسعة من الأعمال والصناعات والأنشطة الجديدة، كالخدمات الاستشارية وخدمات التمويل والتأمين، وستؤدي التنمية المتسارعة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3٪ سنويا في المتوسط.

مدينة صلالة كبوابة وطنية اقتصادية للسلطنة

يشكل كل من ميناء صلالة والمنطقة الاقتصادية الحرة والمناطق الصناعية في ريسوت على الدوام قاعدة ثابتة لاقتصاد مدينة صلالة. ويعتمد ميناء صلالة على مكانته كمركز عالمي لعمليات إعادة الشحن، فضلاً عن توفيره لقطاع واسع من الخدمات اللوجستية وقطاعات التصنيع، وسوف يتم تشجيع ومتابعة الأنشطة التجارية الجديدة بفعالية من خلال السياسات الحكومية وتقديم الحوافز وتوفير البنية الأساسية، مع الاستفادة من انخفاض أسعار الطاقة الناجم عن تزايد استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وسوف تجذب المنطقة الاقتصادية الحرة بصلالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجلب معها الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة والخبرة العلمية إلى محافظة ظفار.

ونتيجة لذلك، سيُستفاد من عمليات الميكنة والأتمتة (الروبوتات) في زيادة الإنتاجية الصناعية وفي استبدال جزء من العمالة الوافدة غير الماهرة بالعاملين المؤهلين من ذوي المهارات العالية، مع تطبيق نظام مراقبة صارم للانبعاثات الصناعية في الوقت ذاته، لضمان الحفاظ على بيئة صحية جيدة في مدينة صلالة.

التنمية الريفية

أن النجاح الاقتصادي لمدينة صلالة ينعكس إيجابياً على المناطق الأخرى من محافظة ظفار؛ فمن خلال ربط مدينة صلالة بالمناطق الريفية عبر الطرق الآمنة ووسائل النقل العام، وتوسع المشاريع السكنية الجديدة، والخدمات التجارية والحكومية وزيادة الاستثمارات في المناطق الريفية، كل ذلك سيساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير المزيد من فرص العمل

والفرص الاقتصادية في هذه المناطق، ومن ثم تقليل حاجة السكان إلى عمليات التنقل الطويلة. وفي الوقت ذاته فإن نمو المناطق الريفية يعني تطوير المجتمعات المحلية بما تضمه من تراث ثقافي غني، يعزز قيام المبادرات المحلية الهادفة إلى جذب السياح من خلال توفير خيارات الإقامة المريحة وأنشطة المغامرات.كما ستشهد المناطق الريفية استمرارًا للأنشطة في مجال صيد الأسماك في المناطق الساحلية، في حين تستمر عمليات استخراج الجبس والحجر الجيري في عدد من المواقع المختارة بعناية، بجانب تحفيز التنمية الزراعية من خلال قطاع حيواني مستدام في المناطق الجبلية، وعبر زراعة المحاصيل في منطقة النجد والزراعة التقليدية في السهل الساحلي بصلالة، فضلاً عن تشجيع المزيد من الأنشطة في قطاع السياحة كوسيلة من وسائل توفير الدخل لسكان المناطق الريفية، مثل فتح دور الضيافة والمطاعم.

جبال ظفار

تقترح استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار تحديث وإعادة تنظيم قطاع الثروة الحيوانية للجمال والماشية في المناطق الجبلية بالمحافظة، وذلك بهدف الحفاظ على عادات الرعي؛ حيث يتطلب هذا الأمر تحقيق التوازن بين الأنشطة البشرية والبيئة الطبيعية، لذلك تتضمن استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إنشاء منطقة تخطيط ذات طبيعة خاصة (SPECIAL PLANNING ZONE) في المناطق الجبلية بهدف استعادة النظام الإيكولوجي للجبال، وتحديث آليات الحفاظ على الثروة الحيوانية، واعتماد وسائل وطرق التربية الاحترافية للماشية، وتحويل «اقتصاد الثروة الحيوانية» في الجبال إلى اقتصاد أكثر استدامة، سيما مع الانخفاض الملحوظ في أعداد الإبل، إلى جانب توفير الأسس اللازمة لسياحة جبلية مستدامة.

السياحة

يأتي السياح إلى محافظة ظفار لكي يحظوا بتجربة سياحية فريدة وأصيلة، حيث تتميز مدينة صلالة بطابعها الأصيل كمنطقة سياحية رئيسية، بأشجارها الجميلة الطويلة والمتناسقة من نخيل النارجيل، وسوقها التاريخي العريق، وبيوتها التراثية القديمة، وشواطئها الذهبية، وعمرانها المتميز، ولذلك تضم المدينة معظم مشاريع البنية الأساسية للسياحة في محافظة ظفار، كأماكن الإقامة والمطاعم والخدمات، مع تطوير الساحات العامة وتجميع الخدمات التجارية التي تستهدف الزوار في مواقع مختارة في الحافة ووسط المدينة، كما تتيح الواجهة البحرية بتصميمها الجذاب ومقاهيها الصغيرة للزوار الاستمتاع بشاطئ المدينة الجميل، ويدعم ذلك التوسع المتوقع وتحسين المدن الساحلية التاريخية القريبة مثل مرباط وطاقة لتصبح مناطق جذب سياحية.

وبالنسبة للمناطق الجبلية، فستتم إدارة سياحة الخريف بشكل أفضل، مع التركيز على زيادة إنفاق الزوار بصورة أكبر من التركيز على زيادة أعدادهم، وإدارة تدفقاتهم نحو الوجهات السياحية الرئيسية بشكل جيد، مع تطوير المناطق السياحية الصغيرة في المناطق الريفية التي تعتمد في الغالب على المناظر الطبيعية الخلابة، كالمناطق الساحلية والكثبان الرملية في صحراء الربع الخالي.

التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة ظفار بحلول عام2040م

من خلال نماذج النمو السكاني والاقتصادي التي تم إعدادها على المستوى الوطني، تم استخلاص جملة من المؤشرات المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة ظفار، وتوضح القائمة ويوضح الشكل أدناه التقديرات الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة للمحافظة حتى عام2040م:

2020	المؤشرات	2040
450 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في محافظة ظفار (ألف نسمة)	600 ألف نسمة
350 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة صلالة (ألف نسمة)	480 ألف نسمة
53%	نسبة الوافدين الى عدد السكان (%)	50%
267 ألف نسمة	اجمالي القوى العاملة (ألف نسمة)	364 ألف نسمة
-	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	3.1% متوسط السنوي

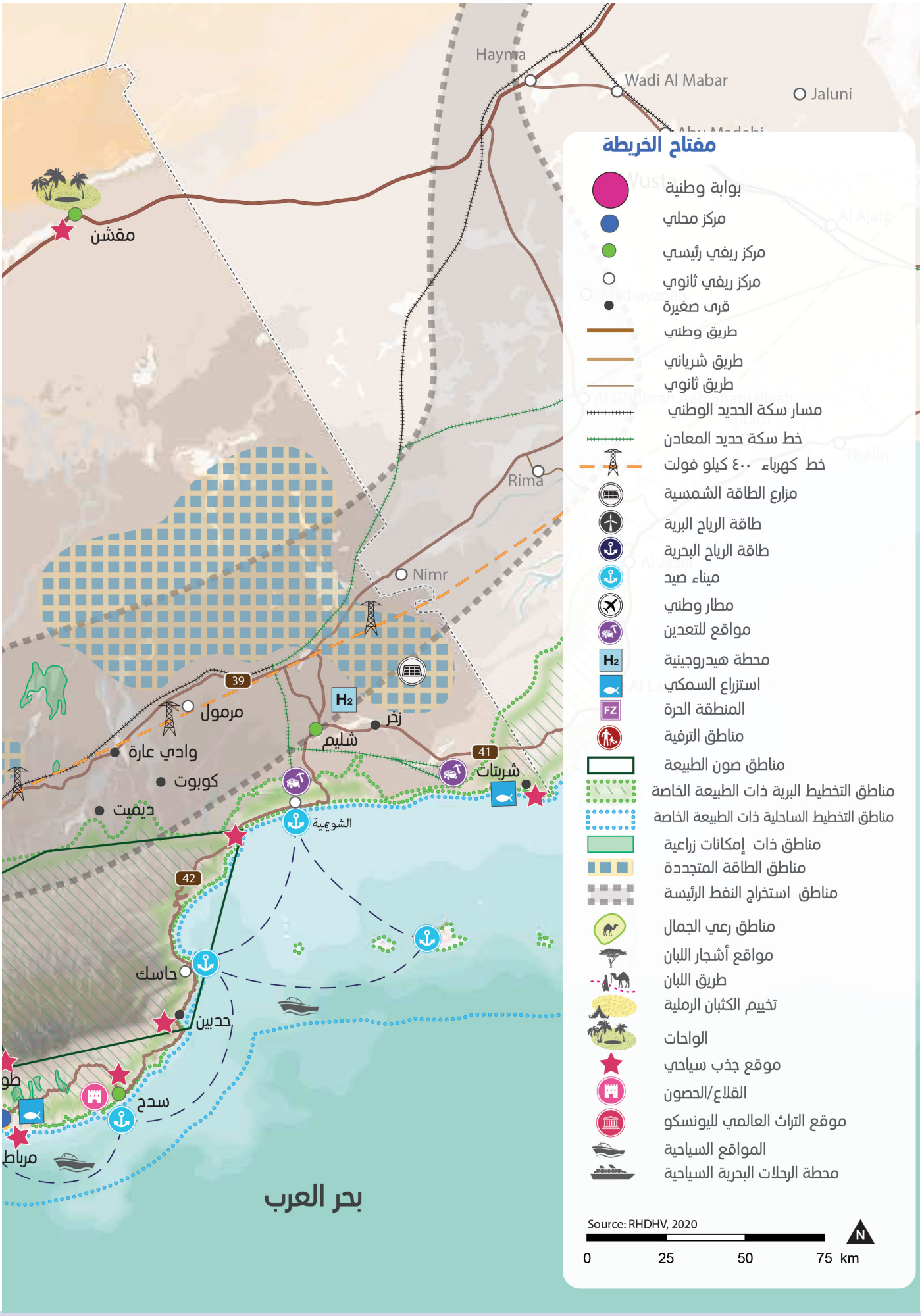

الإطار العام المكاني للاستراتيجية الإقليمية لمحافظة ظفار

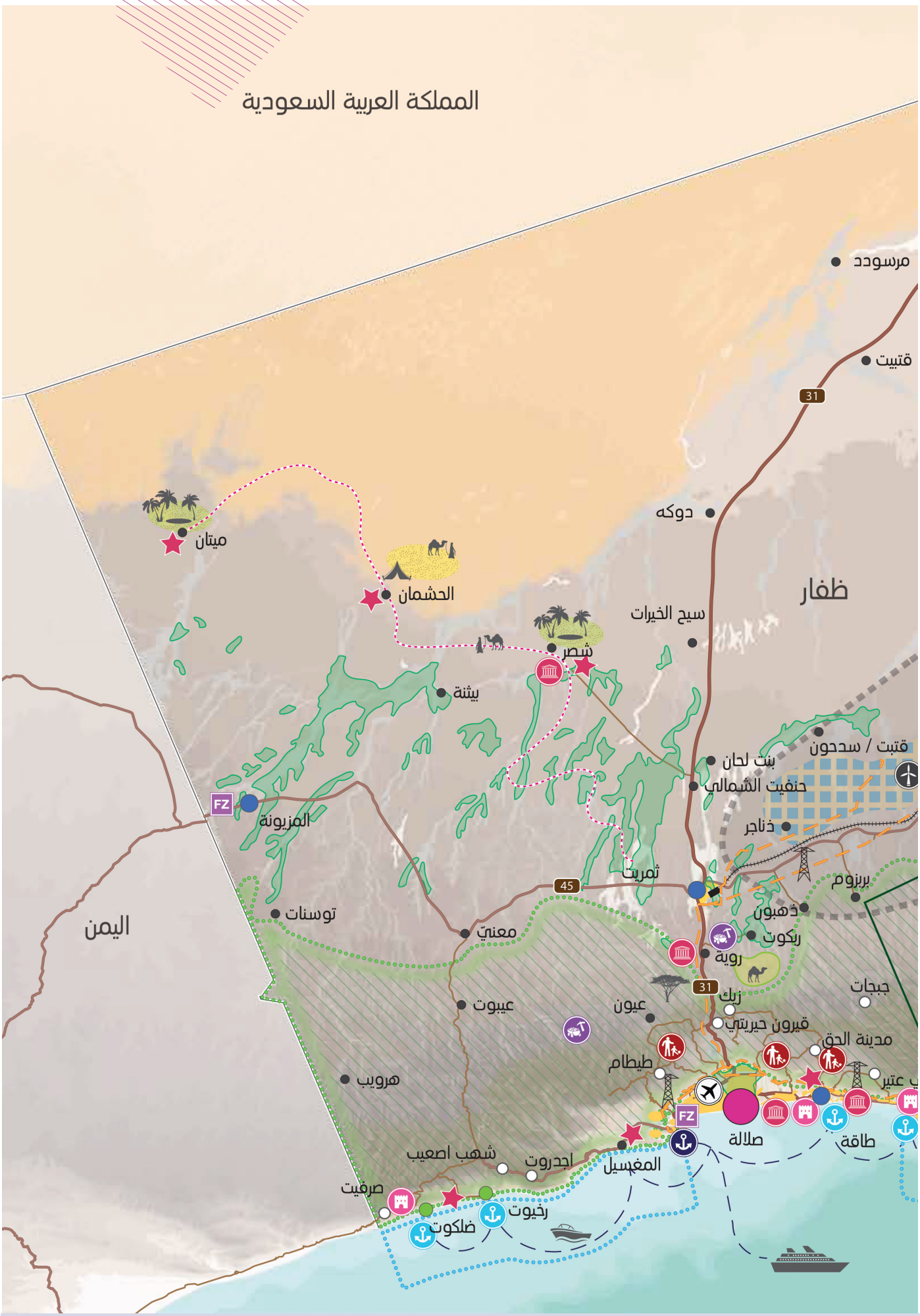
المملكة العربية السعودية
مرسودد
قتبيت
31
دوكه
ظفار
ميتان
الحشمان
سيح الخيرات
شحر
بيثة
قتبت / سدحون
بئت لحان
حنفيت الشمالي
FZ
المزيونة
ذناجر
ثمريت
45
بريزوم
توسنات
اليمن
معنيّ
ذهبون
ريكوت
روية
31
جبجات
زبك
عيون
عيوت
قيرون حيريتي
مدينة الحق
طيطام
هرويب
عتير
FZ
صلالة
طاقة
شهب اصعيب
احدروت
المغسيل
صرفيت
رخيوت
ضلكوت

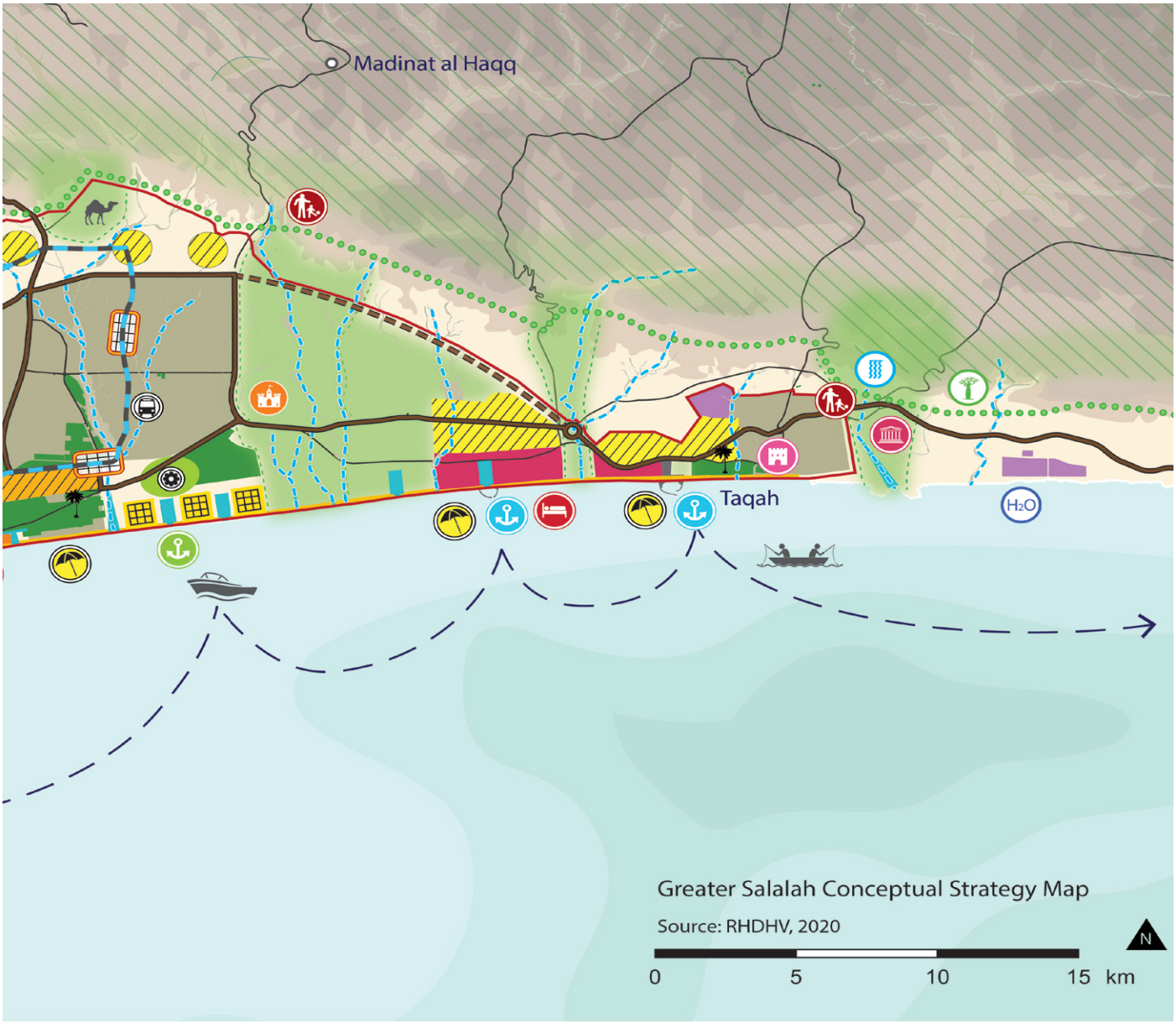

- Airport
- Proposed Bus Rapid Transport (BRT)
- Main Road
- Proposed Road
- Industrial Port
- Fisheries / Leisure Port /
- Fisheries Port (under study)
- Tourist Hop on Hop off Line
- Cruise Terminal
- Desalination Plant
- Camel Pastures
- Regional Park
- Royal Palace
- Free Zone
- Fort / Castle
- Unesco Site
- Recreational Area
- Hotel Zone
- Baobab Trees
- Wadi Dirbat
- Public Beach
- Recreational Fisheries

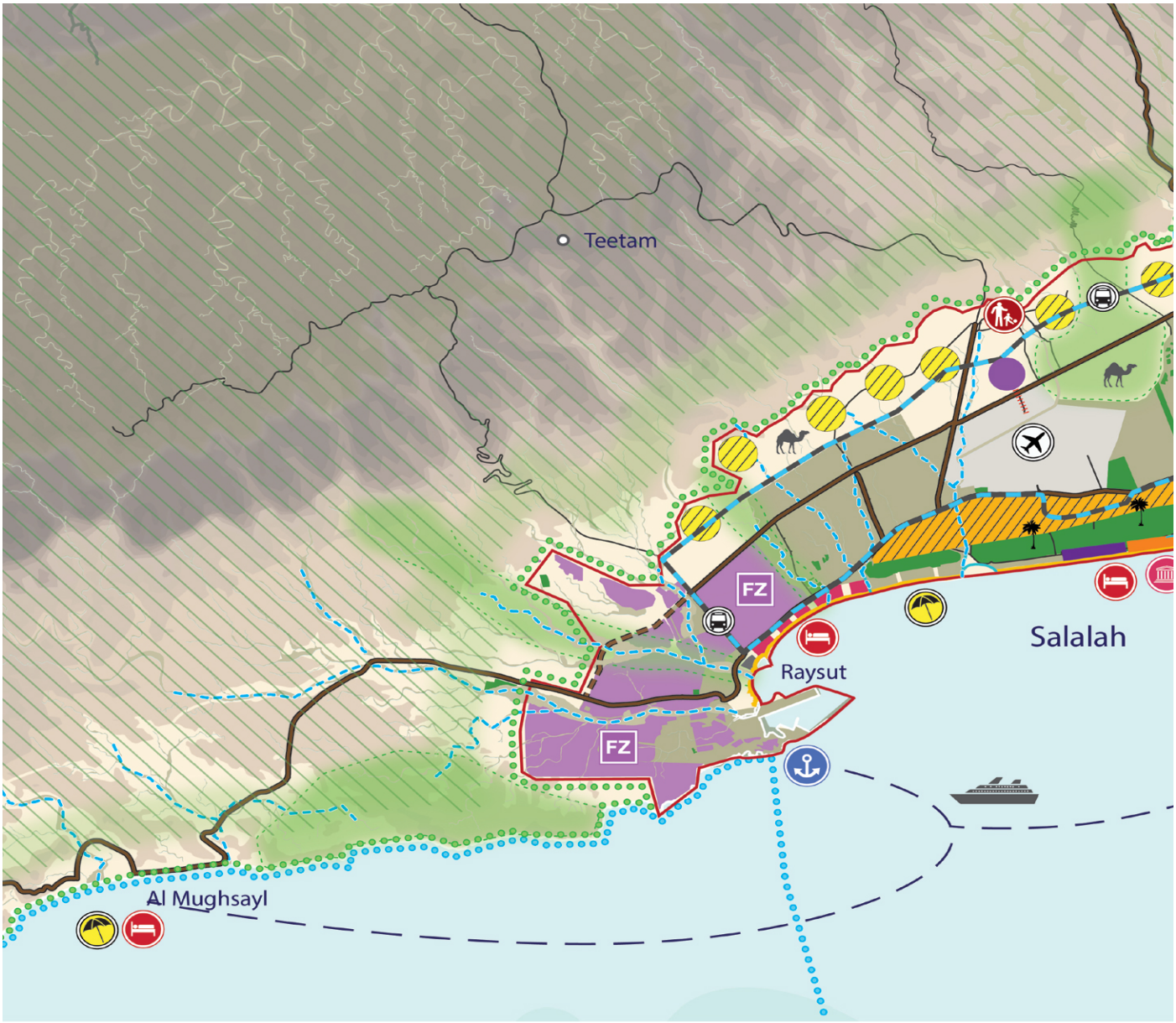

- Urban Area
- Industry
- Agriculture
- Open Space
- Beach
- Khawr / Lagoon
- Tourism Cluster (Hawana)
- Al Hafa Redevelopment
- Archaeology - Protected Zone
- Urban Expansion Area
- Jarbeeb Villages
- Urban Regeneration Zone
- Airport Business Park (Offices)
- Transport Oriented Development Node
- High Density Urban Neighbourhood
- Special Planning Zone
- Marine Special Planning Zone
- Wadi
- Settlement Boundary

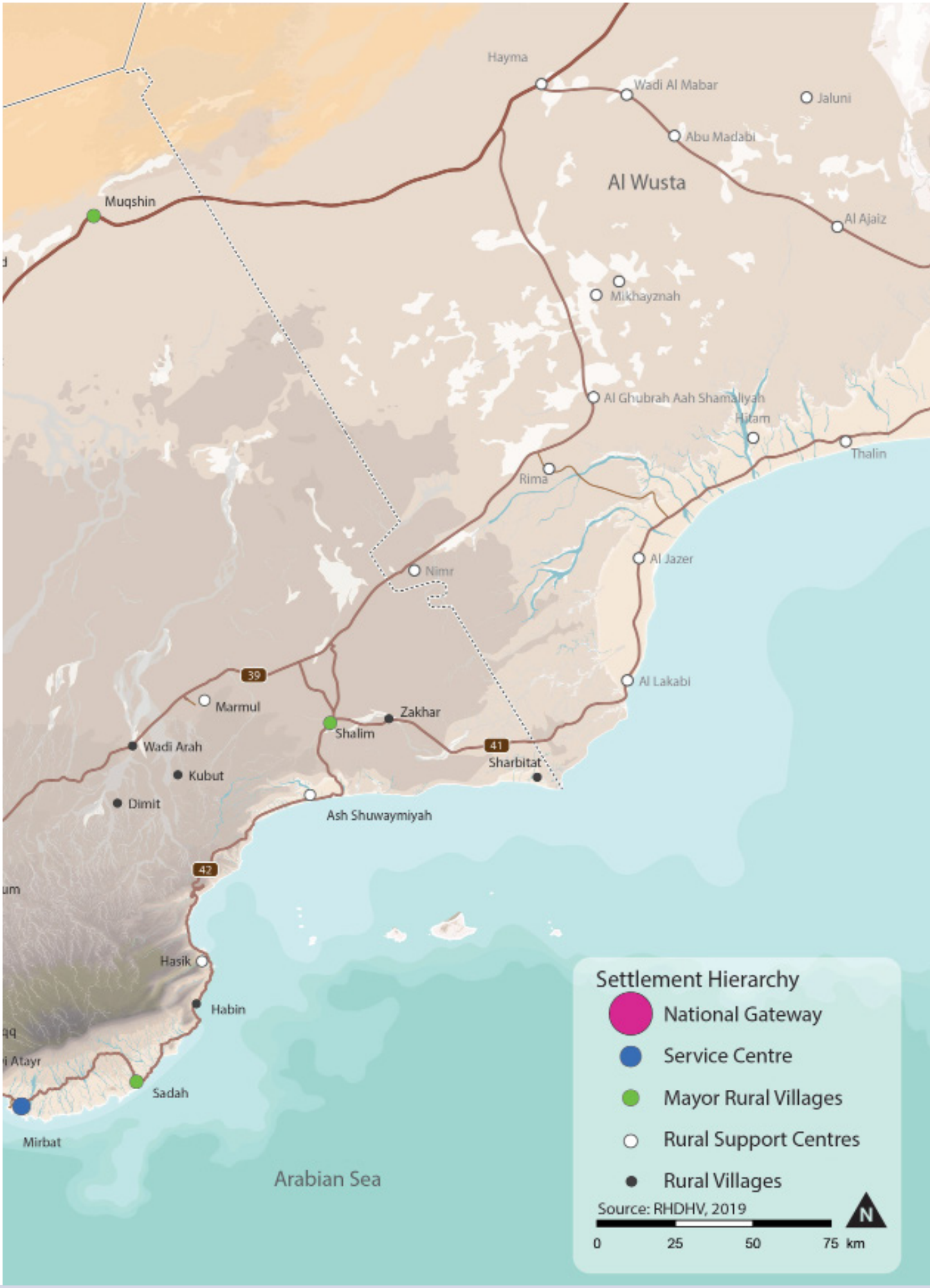

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

KSA
Yemen
Dhofar
Marsawdad
Qitbit
31
Dawkah
Mitan
Al Hashman
Sayh Al Khayrat
Shisr
Bithnah
Qatbit / Sadhun
Bint Lahan
Hanfit Ash Shamali
Al Mazyunah
Dhanajir
Thumrayt
45
Barbazum
Dhahbun
Tawsinat
Madayy
Rabkut
Rawiyah
31
Aybut
Uyun
Zayk
Jibjat
Qayrun Hayriti
Madinat al Haqq
Titam
Tawi Atayr
Harwib
Salalah
Taqah
Mirb
Shahb Asayb
Ajdarawt
Al Mughsayl
Sarfayt
Rakhyut
Dalkut

الإطار العام لسياسات التخطيط لمحافظة ظفار

يعتبر إطار السياسات العامة الآلية الرئيسية التي سيتم من خلالها تنفيذ استراتيجية التنمية العمرانية للمحافظات في السنوات القادمة، وقد تم إعداد هذا الإطار من خلال سبعة محاور رئيسية تتوافق مع السياسات المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، وهي كالتالي:

محور التنمية المستدامة وتغير المناخ

رمز السياسة: SU, CC

محور تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

رمز السياسة: SD

محور تحقيق النمو والازدهار

رمز السياسة: GP

محور إدارة البيئة (التراث الطبيعي والثقافي)

رمز السياسة: TE, CE, CH

محور إدارة الموارد الطبيعية

رمز السياسة: MM, WR, FS

محور نظام النقل

رمز السياسة: TM

محور بنية أساسية فعّالة

رمز السياسة: EN, UT

وقد تم ربط كل محور من هذه المحاور بمجموعة من الغايات، وذلك من أجل مراقبة عملية تنفيذ استراتيجية التنمية العمرانية للمحافظة خلال الفترة من عام 2020م وإلى عام 2040م، وضمان الالتزام بالأهداف الموضوعة على المستوى الوطني . وفيما يلي توضيح لمضمون كل محور، وما يشتمل عليه من سياسات وأهداف.

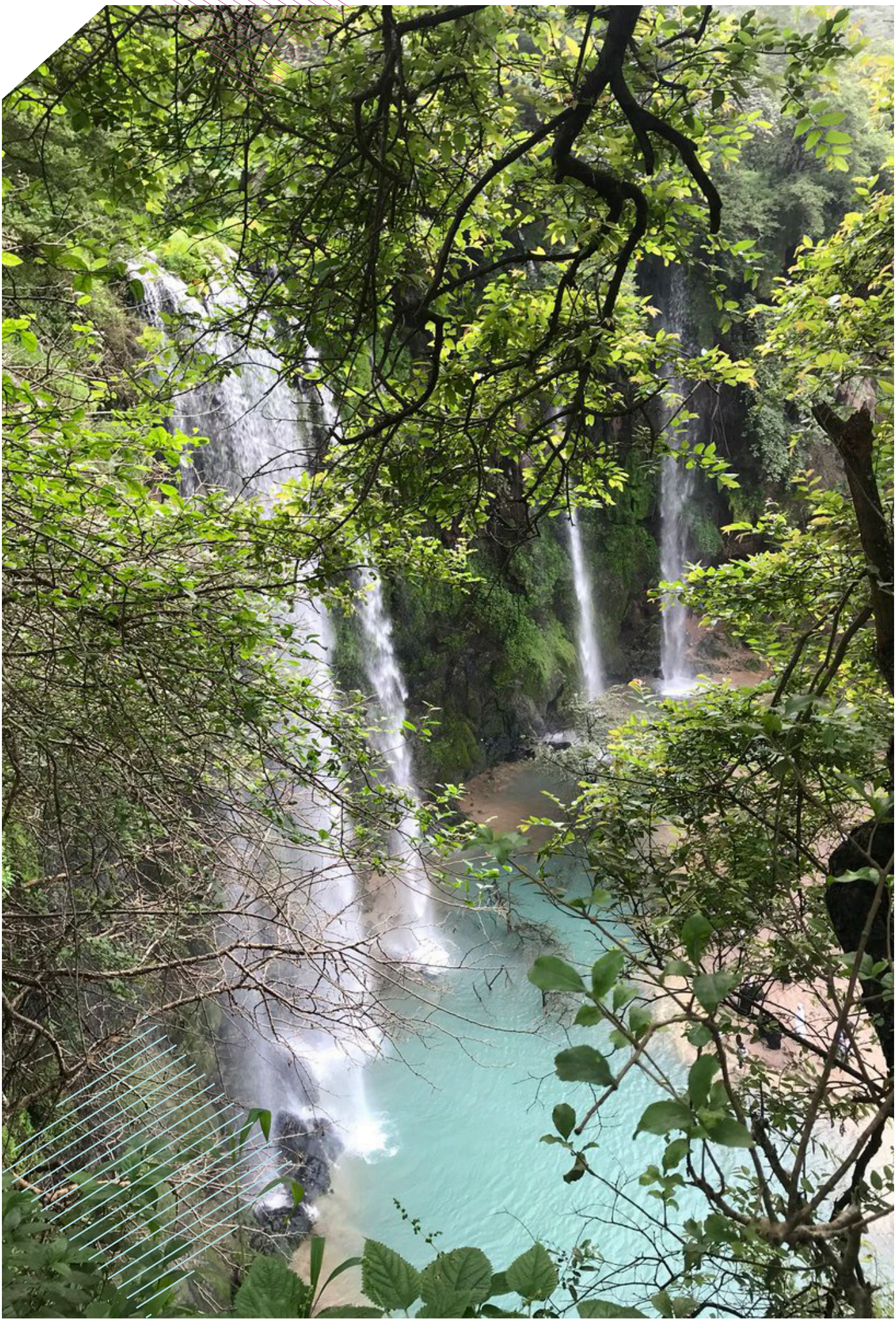

التنمية المستدامة وتغير المناخ

رمز السياسة: SU, CC

يعد الامتثال والالتزام بالاتفاقيات الوطنية والدولية الخاصة بتعزيز الاستدامة أحد الأسس المهمة للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، وتتمثل السياسات المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

SU1 التنمية المستدامة

وتشير إلى التزام السياسات والمشاريع الاستراتيجية بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تنص على المضي قدما نحو تحقيق مبادئ الاستدامة على المستوى العالمي، وبناء على ذلك تم ربط سياسات ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وفي الوقت ذاته تتضمن سياسة التنمية المستدامة ارتباط سياسات ومشاريع استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار بمرتكزات رؤية عمان 2040.

SU2 تقييم الاستدامة

حيث يتم وضع آلية لتقييم المشاريع في المحافظة ومدى التزامها بجوانب الاستدامة المختلفة، وفعالية تكلفتها، لذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية واستراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار تؤكدان على أن الخطط الخمسية المقبلة بحاجة لاختيار المشاريع وفق آلية تقييم الاستدامة. ومن أمثلة المشاريع التي يجب تقييمها ضمن استراتيجية محافظة ظفار مشاريع البنية الأساسية المخطط لها، كمشروع (النفق)، والاستثمارات الجارية في البنية الأساسية المتعلقة بتوقعات الشحن في ميناء صلالة.

CU1 التخفيف من تغير المناخ

اكتسبت المخاوف الأخيرة بشأن انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري والآثار المحتملة لتغير المناخ على التنمية العمرانية أولوية بالغة على الأجندة الوطنية للسلطنة، لذلك يتم الأخذ بهذه الأولوية إلى الأمام من خلال التوجه نحو الحد من آثار الاحتباس الحراري في مختلف جوانب الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية واستراتيجيات التنمية العمرانية للمحافظات. و في إطار هذه السياسة، يتم تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ من خلال الإجراءات الاحترازية المختلفة الرامية لحماية جميع جوانب التنمية من آثار التغير المناخي.

CC2 التكيف مع تغيرات المناخ

إن خفض استخدام الكربون على الصعيد الوطني يمثل جزءاً من جهود السلطنة المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وهو من التوجهات التي تلتزم بها الاستراتيجية العمرانية لمحافظة ظفار، سيما وأن محافظة ظفار تعتبر مساهما رئيسيا في توجه السلطنة نحو توليد الطاقة المتجددة، وبخاصة في الأجزاء

الداخلية والشرقية من المحافظة، كاستغلال طاقة الرياح واستخدام الألواح الشمسية بالقرب من منطقتي شليم ومرمول.

CC3

التخطيط المرن المستجيب للتغيرات المناخية

وفقاً لهذه السياسة يجب أن تكون مختلف جهود التخطيط المستقبلية من المرونة بمكان، بحيث تتبع وتطور وتواءم التوجيهات والإرشادات اللازمة للتعامل مع مختلف المستجدات والتغيرات التي تطرأ على المناخ.

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

رمز السياسة: SD

لقد شهدت محافظة ظفار تنمية عمرانية مضطردة على مدى العقود الخمسة الماضية من عمر النهضة العمانية الحديثة التي انطلقت في عام 1970م، حيث تسارعت عملية التنمية الاقتصادية في محافظة ظفار إلى مستويات غير مسبوقة، وبفضل زيادة الإيرادات النفطية تم بناء الطرق، وحفر آبار المياه، وبناء محطات الطاقة، وتشييد المشاريع السكنية، وعلى الرغم من أن التوسع العمراني في محافظة ظفار استهدف احتياجات سكانها الذين يتزايد عددهم بسرعة، إلا أن ذلك تسبب في حدوث تمدد ونمو حضري غير موجه، ويظهر هذا الأمر بوضوح وبصورته الأكثر تعقيداً في سهل صلالة الساحلي، لذا تحتاج هذه المناطق بعد عقود من النمو السريع إلى المزيد من العمليات الهادفة إلى تحسين الجودة العمرانية المكانية، من خلال تقييم عمليات التخطيط والتنفيذ للمشاريع السكنية، والتخطيط الجيد والفعال سواء للمناطق السكنية في صلالة أو في مناطق التوسع الحضري. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تعزيز مكانة محافظة ظفار مستقبلاً من حيث التنوع الواسع للمدن والقرى والأحياء ذات الكثافة المختلفة، وتوفير الخدمات الذكية والمستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة السياسات التالية:

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

رمز السياسة: SD1

احتواء النمو الحضري

رمز السياسة: SD2

مقابلة متطلبات التنمية المستقبلية

رمز السياسة: SD3

تعزيز عمليات التحول الحضري

رمز السياسة: SD4

تطوير مدن ذكية جاذبة للعيش

رمز السياسة: SD5

تشجيع توجيه التنمية حول محطات النقل العام المتكاملة

رمز السياسة: SD6

توفير الخدمات و المرافق المجتمعية

رمز السياسة: SD7

تعزيز المجتمعات الريفية

رمز السياسة: SD8

تشجيع التماسك الاجتماعي والمحافظة على الهوية العمانية

رمز السياسة: SD9

ضبط التنمية في المناطق غير الملائمة

رمز السياسة: SD10

تحديد مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة

رمز السياسة: SD11

بيئة عمرانية خضراء مستدامة

رمز السياسة: SD12

تعزيز التنمية العمرانية

SD1

SD2

SD7

ستشهد محافظة ظفار المزيد من عمليات تنظيم التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية (SD1)، وتقع مدينة صلالة على رأس القائمة، تليها مراكز الخدمات والقرى الريفية الكبيرة، ويهدف هذا التسلسل للحد من التمدد الحضري العشوائي، والتشجيع على توفير البنية الأساسية، وتوفير خدمات مجتمعية أكثر كفاءة (SD7)، لذا فإن اتباع سياسة احتواء النمو الحضري (SD2) حول المناطق والتجمعات السكانية الرئيسية سيحد من عمليات التمدد العمراني الغير موجه.

ويقدر أن يصل إجمالي عدد سكان محافظة ظفار إلى نحو 600 ألف نسمة بحلول عام 2040، وهو أمر يتطلب توفير مناطق للتوسع الحضري تستوعب هذا النمو، ومعظم هذه المناطق تقع في مدينة صلالة، ولذلك فإن الهدف المنشود هو خلق أحياء جديدة جذابة ذات كثافة حضرية عالية، وتتمتع بالعديد من المزايا، أهمها توفر الخدمات والوظائف والمراكز التجارية، مع التقليل من الحاجة إلى وسائل النقل الخاصة، إضافة الى ما تتميز به هذه المناطق من انخفاض استهلاك الطاقة في عمليات التسخين والتبريد، وقلة المخلفات.

إعادة هيكلة المناطق الحضرية

SD4

SD6

تؤدي سياسة التحول الحضري (SD4) إلى إحداث توازن في عملية التوسع الحضري، وذلك من خلال توفير مجموعة واسعة من الخيارات السكنية، ورفع جودة النسيج الحضري، ويوجد في مدينة صلالة العديد من المناطق الداخلية التي تعاني إلى حد ما من التدهور، مما يؤثر سلبًا على جاذبيتها كأماكن للعيش، ولذلك يعتبر تخصيص جزء كبير من وسط مدينة صلالة كمنطقة للتجديد العمراني بمثابة آلية مناسبة لبدء عملية تحسين وتأهيل المباني، وتحسين جودة استغلال المساحات العامة، ذلك بجانب سياسة تشجيع التنمية حول محطات النقل العام المتكاملة (SD6)، التي ستعمل على زيادة الكثافة الحضرية حول هذه المحطات، من خلال خلق بيئة متعددة الاستخدامات، كتوفير ساحات عامة مصممة تصميماً جيداً يعزز قابلية السكان والمرتادين للمشي، ووضع منظومة متكاملة لحافلات النقل السريع في مدينة صلالة، مع وجود محطات نقل عام متكاملة سيتم بناؤها على طول المسار شرق المدينة، وبالطبع فإن طل ذلك سيسهم كثيراً في تعزيز اقتصاد المدينة.

تعزيز التنمية الريفية

SD5
SD8
SD9
SD10

يساهم تطبيق مبادئ المدينة الذكية (SD5) في تطوير المناطق السكنية الريفية وزيادة ترابطها وتكاملها، وتعزيز جودة الحياة فيها، وإنشاء أحياء سكنية صديقة للبيئة، وذلك من خلال استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ظل تواصل النمو السكاني والاقتصادي بمدينة صلالة؛ فإنه يتم في الوقت ذاته العمل على تطوير الآليات الكفيلة بتعزيز المجتمعات الريفية (SD8)، وذلك من خلال توفير المزيد من فرص العمل والبرامج التعليمية، مع الحفاظ على الهوية الفريدة لجنوب السلطنة (SD9)، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة الحد من عمليات التوسع العمراني في المناطق الريفية خارج حدود التجمعات السكنية وفي الأماكن غير الأمنة أو غير المناسبة (SD10).

تنمية جبال ظفار كمنطقة تخطيط ذات طبيعة خاصة

SD11
SD8

لقد تم استحداث «مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة» (SD11) كأداة تخطيط جديدة لحماية جبال ظفار من عمليات التدهور، فهناك حاجة ماسة للتخطيط والإدارة لجبال ظفار بشكل أفضل بهدف وقف الزحف العمراني وإدارة أنشطة الرعي الحالية، كما أن معالجة مجموعة من القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه المنطقة تعد مهمة ومعقدة جداً، لذلك لا بد من الجمع بين إجراءات وقف التدهور البيئي، وتحسين إدارة الرعي (FS4)، وتحسين عملية التخطيط للمناطق والتجمعات السكنية الريفية (SD8)، وتعتبر عملية إدراج مزيد من التفاصيل على خطة استخدام الأراضي وإدارتها على المستوى المحلي وما تستلزمه من تعاون وجهد مؤسسي مسألة غاية في الأهمية وذات أولوية.

الغايات المنشودة من سياسات (تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية)

18,979 كـــم^2
مساحة مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة

6,500 هكتار
مساحة إعادة التطوير الحضري

48,150 وحدة سكنية
عدد الوحدات السكنية المطلوبة

1,789 هكتار
مساحة الأراضي المطلوبة للتوسع السكني

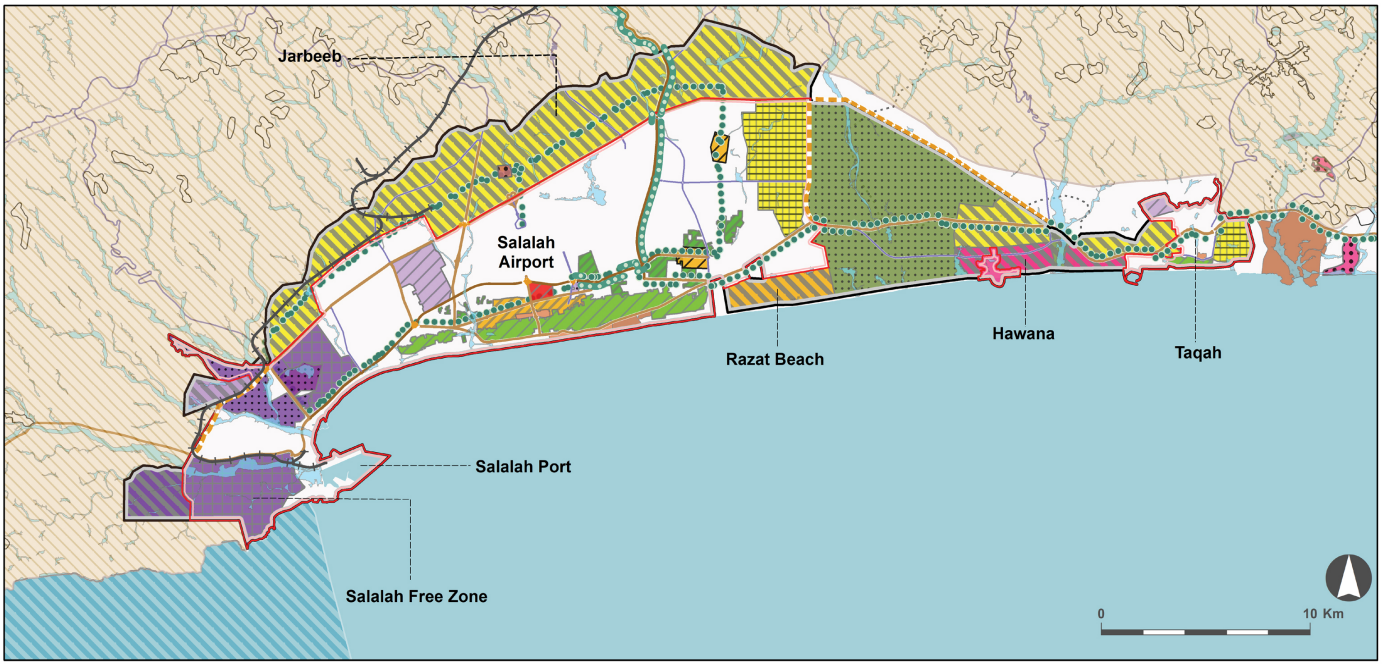

Urban Change Map Salalah

- Residential (SD3 & SD4)
- Residential - Mixed-Use (SD3 & SD4)
- Airport Business Park (GP1)
- Central Business District (GP1)
- Hotel & Resorts (SD3 & GP1 & GP2)
- Light Industry (SD3 & GP1)
- Medium Industry (SD3 & GP1 & GP2)
- Heavy Industry (GP1)
- Cultural Heritage (CH2)
- Open Space (SD3)
- Traditional Farming (FS2)
- Wadi (WR4)
- Terrestrial Special Planning Zone (SD11)
- Coastal Special Planning Zone (CE2)

Settlement Boundaries
- Existing Settlement Boundary (SD2)
- Proposed Settlement Boundary (SD2)
- Rural Settlement (SD2)

Existing Roads
- National Road
- Arterial Road
- Secondary road
- New Arterial Road Projects (TM1)
- Rail Corridor (TM2)
- Bus Rapid Transit & New Bus Route (TM3)
- Existing Bus Route

Designation
- Existing
- Enhancement
- Regeneration
- Infill
- Expansion

خطة التحول الحضري لمدينة صلالة

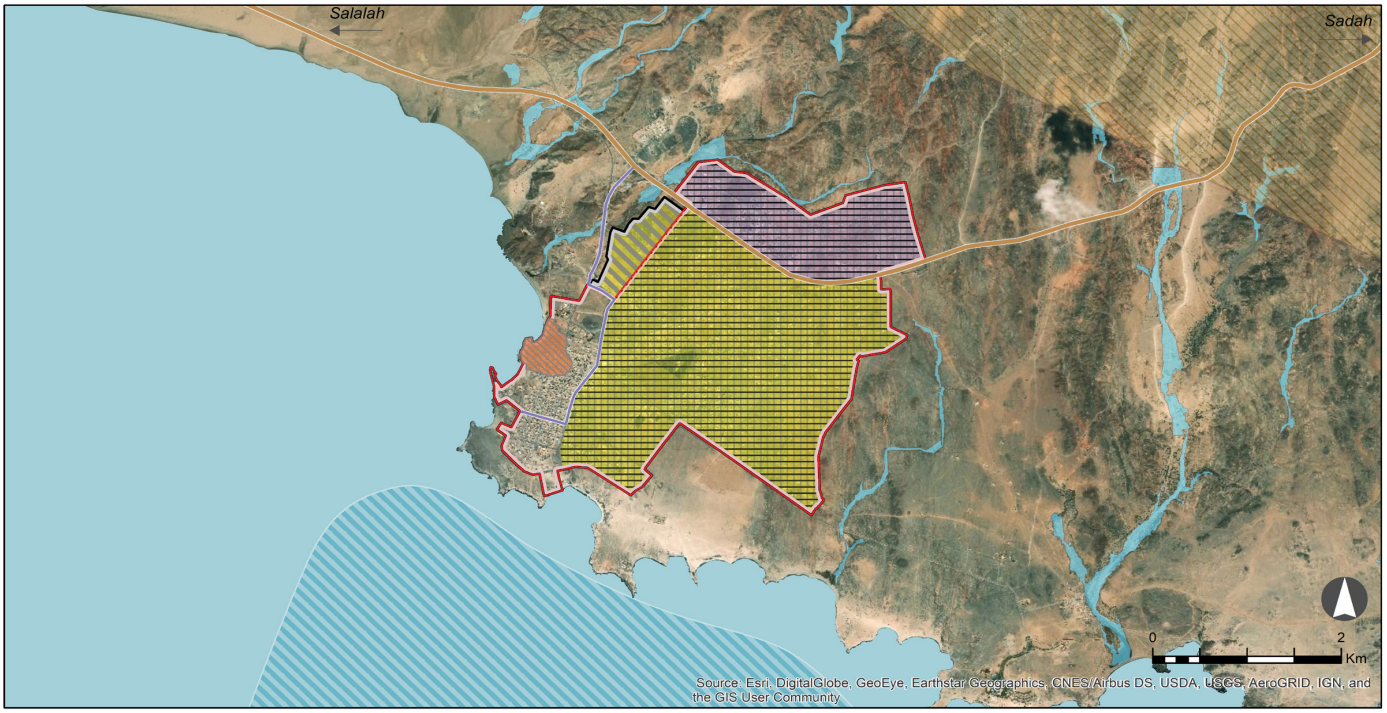

Urban Change Map Mirbat

- Residential (SD3 & SD4)
- Light Industry (GP1)
- Cultural Conservation Area (CH1)
- Wadi (WR4)
- Terrestrial Special Planning Zone (SD11)
- Coastal Special Planning Zone (CE2)

Settlement Boundaries
- Existing Settlement Boundary (SD2)
- Proposed Settlement Boundary (SD2)
- Rural Settlement (SD2)

Existing Roads
- National Road
- Arterial Road
- Secondary road

Designation
- Redevelopment
- Infill
- Expansion

خطة التحول الحضري لمرباط

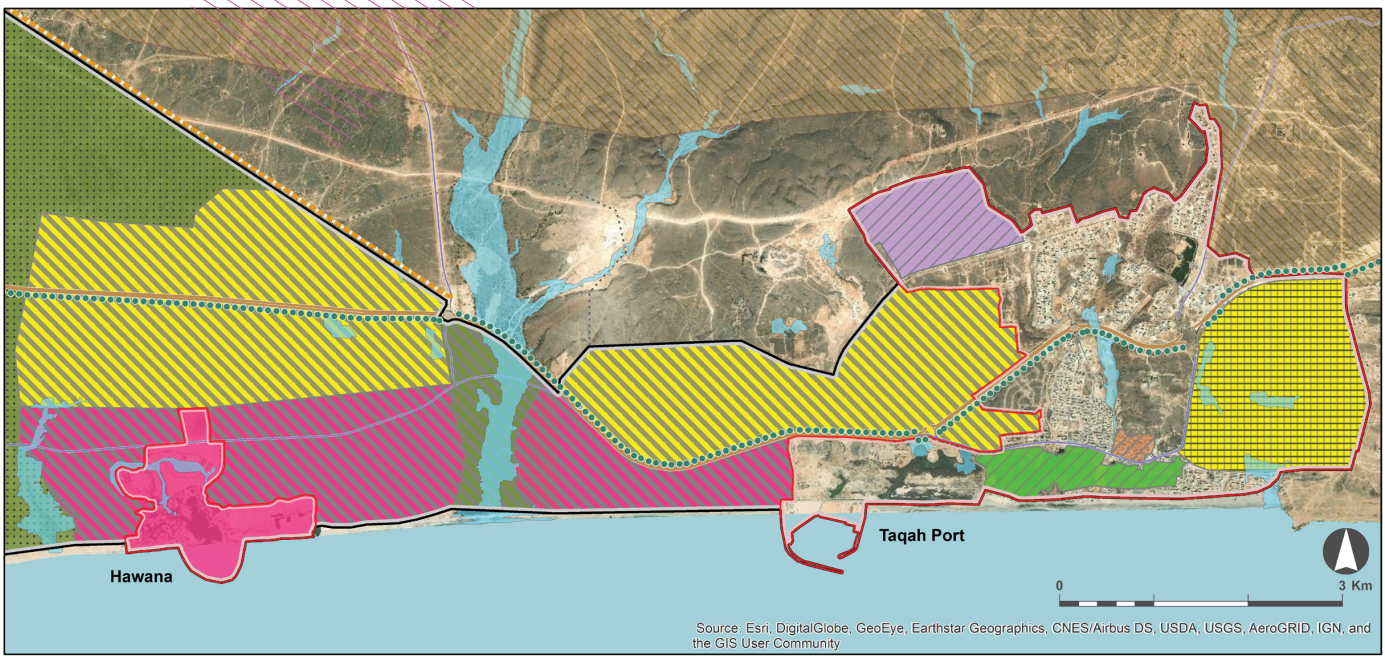

Urban Change Map Taqah / Hawana

- Residential (SD3 & SD4)
- Residential - Mixed-Use (SD3 & SD4)
- Airport Business Park (GP1)
- Central Business District (GP1)
- Hotel & Resorts (SD3 & GP1 & GP2)
- Light Industry (SD3 & GP1)
- Medium Industry (SD3 & GP1 & GP2)
- Heavy Industry (GP1)
- Cultural Heritage (CH2)
- Open Space (SD3)
- Cultural Conservation Area (CH1)
- Traditional Farming (FS2)
- Wadi (WR4)
- Terrestrial Special Planning Zone (SD11)

Settlement Boundaries
- Existing Settlement Boundary (SD2)
- Proposed Settlement Boundary (SD2)

Existing Roads
- Arterial Road
- Secondary road
- New Arterial Road Projects (TM1)
- New Bus Route

Designation
- Redevelopment
- Existing
- Enhancement
- Regeneration
- Infill
- Expansion

خطة التحول الحضري لطاقة

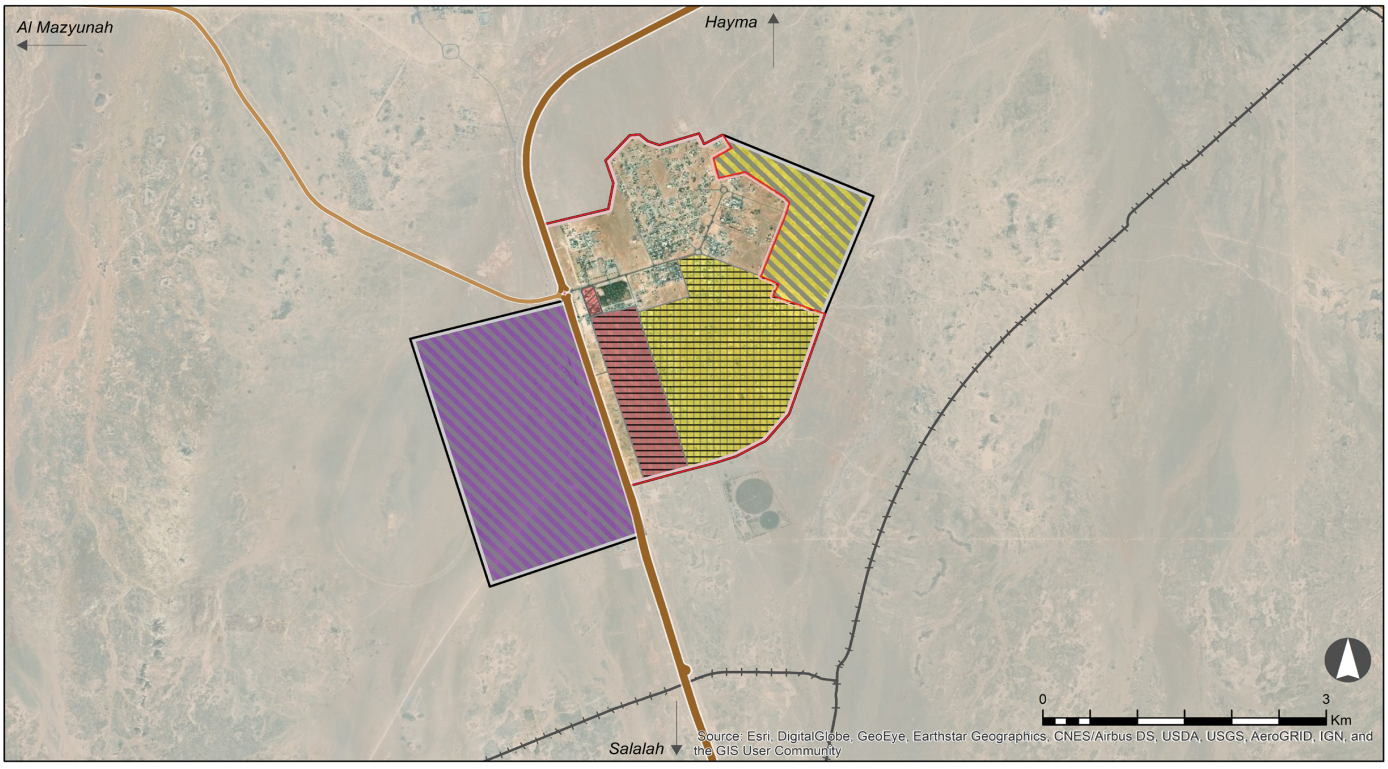

Urban Change Map Thumrayt

- Residential (SD3 & SD4)
- Commercial - Mixed-Use (SD4)
- Commercial - Offices (GP1)
- Agri-Industrial Area (SD3 & GP2)

Settlement Boundaries
- Existing Settlement Boundary (SD2)
- Proposed Settlement Boundary (SD2)
- Rural Settlement (SD2)

Existing Roads
- National Road
- Arterial Road
- Secondary road
- Rail Corridor (TM2)

Designation
- Enhancement
- Infill
- Expansion

خطة التحول الحضري لثمريت

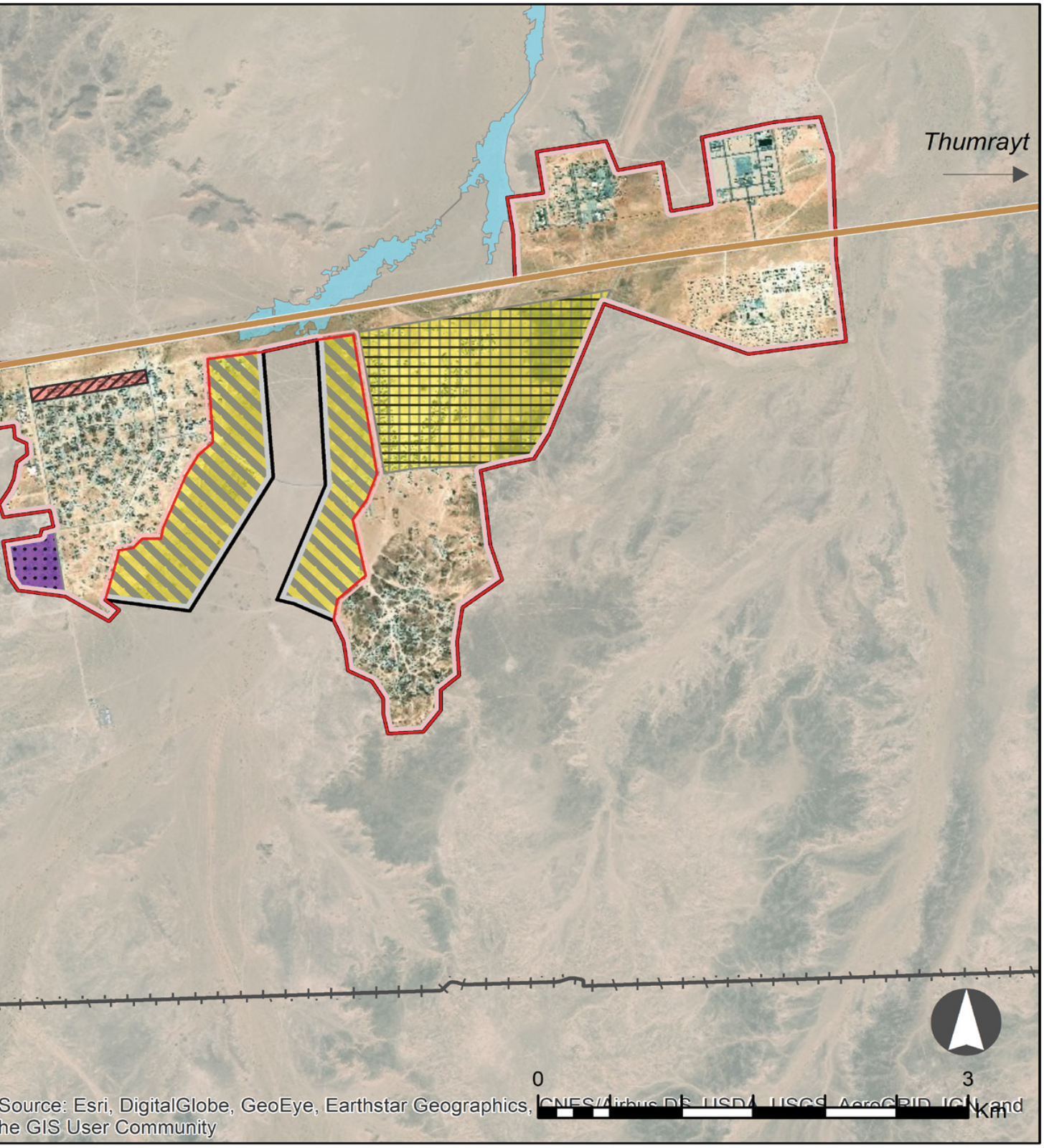

Existing Roads

- National Road
- Arterial Road
- Secondary road
- Rail Corridor (TM2)

Designation

- Existing
- Enhancement
- Infill
- Expansion

خطة التحول خطة التحول الحضري للمزيونة

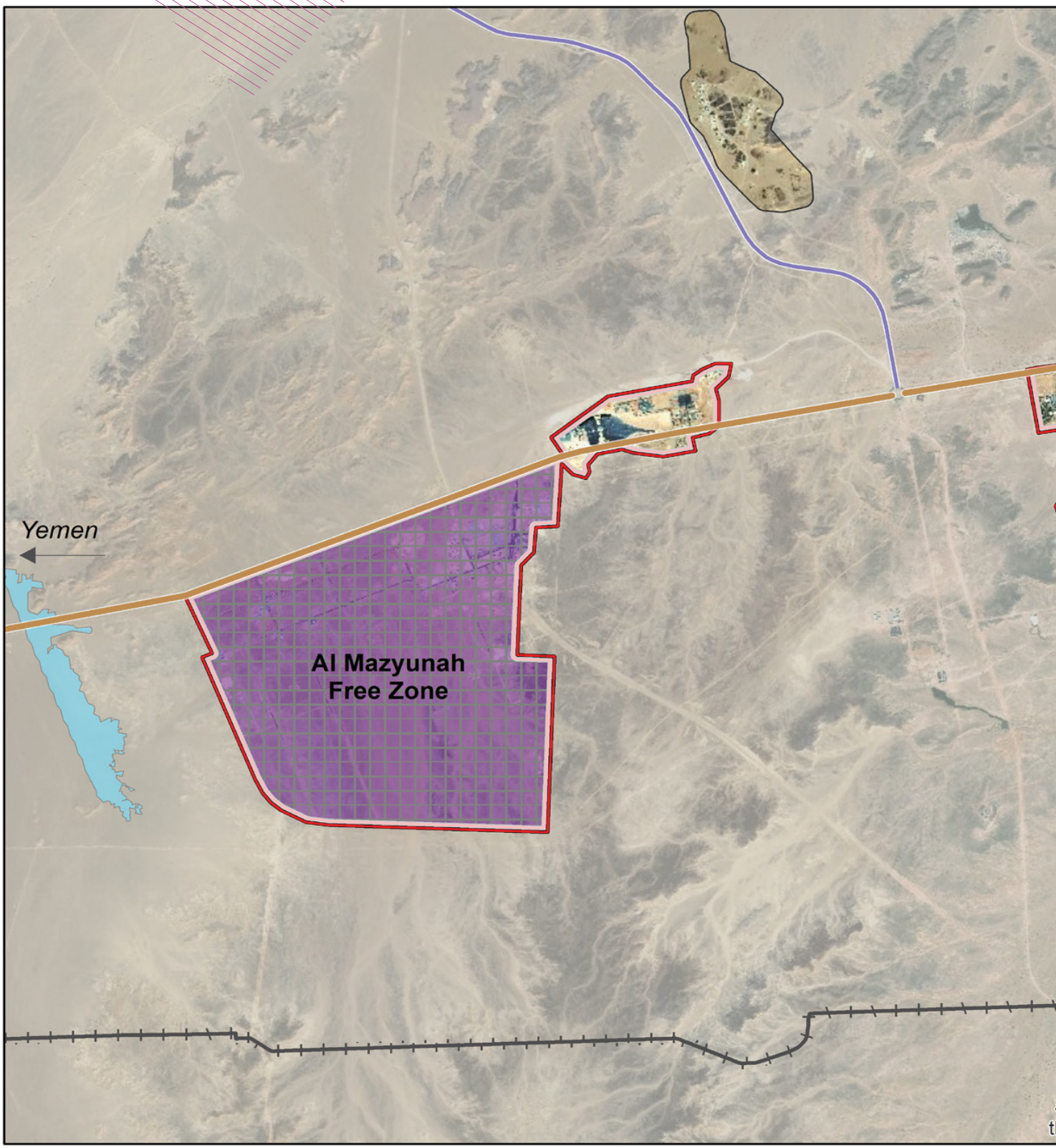

Urban Change Map Al Mazyunah

- Residential (SD3 & SD4)
- Commercial - Mixed-Use (SD4)
- Medium Industry (SD3 & GP1 & GP2)
- Wadi (WR4)

Settlement Boundaries

- Existing Settlement Boundary (SD2)
- Proposed Settlement Boundary (SD2)
- Rural Settlement (SD2)

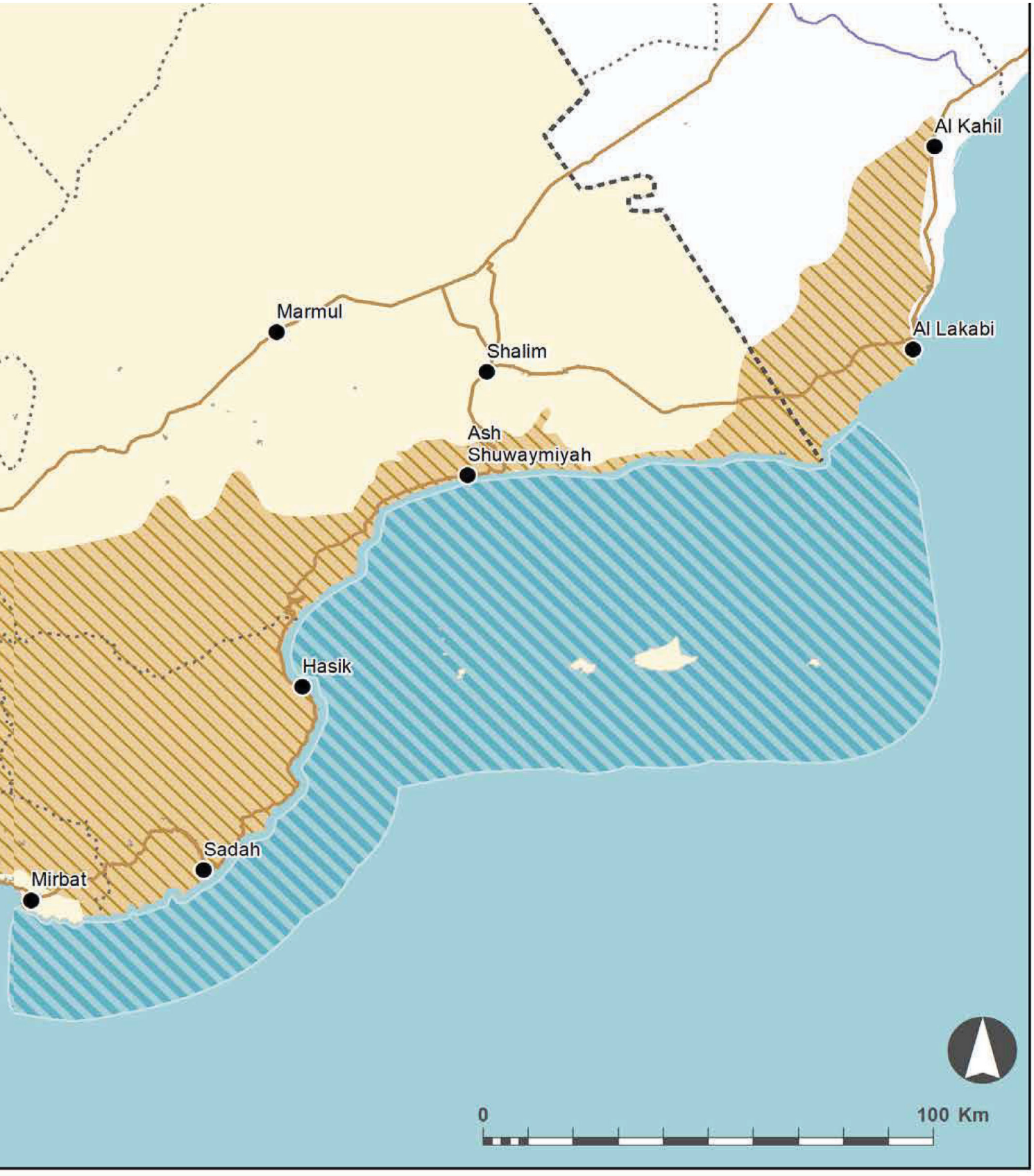

dministrative Boundaries

International Boundary

Governorate Boundary

Wilayat Boundary

مناطق التخطيط الساحلية والبرية ذات الطبيعة الخاصة

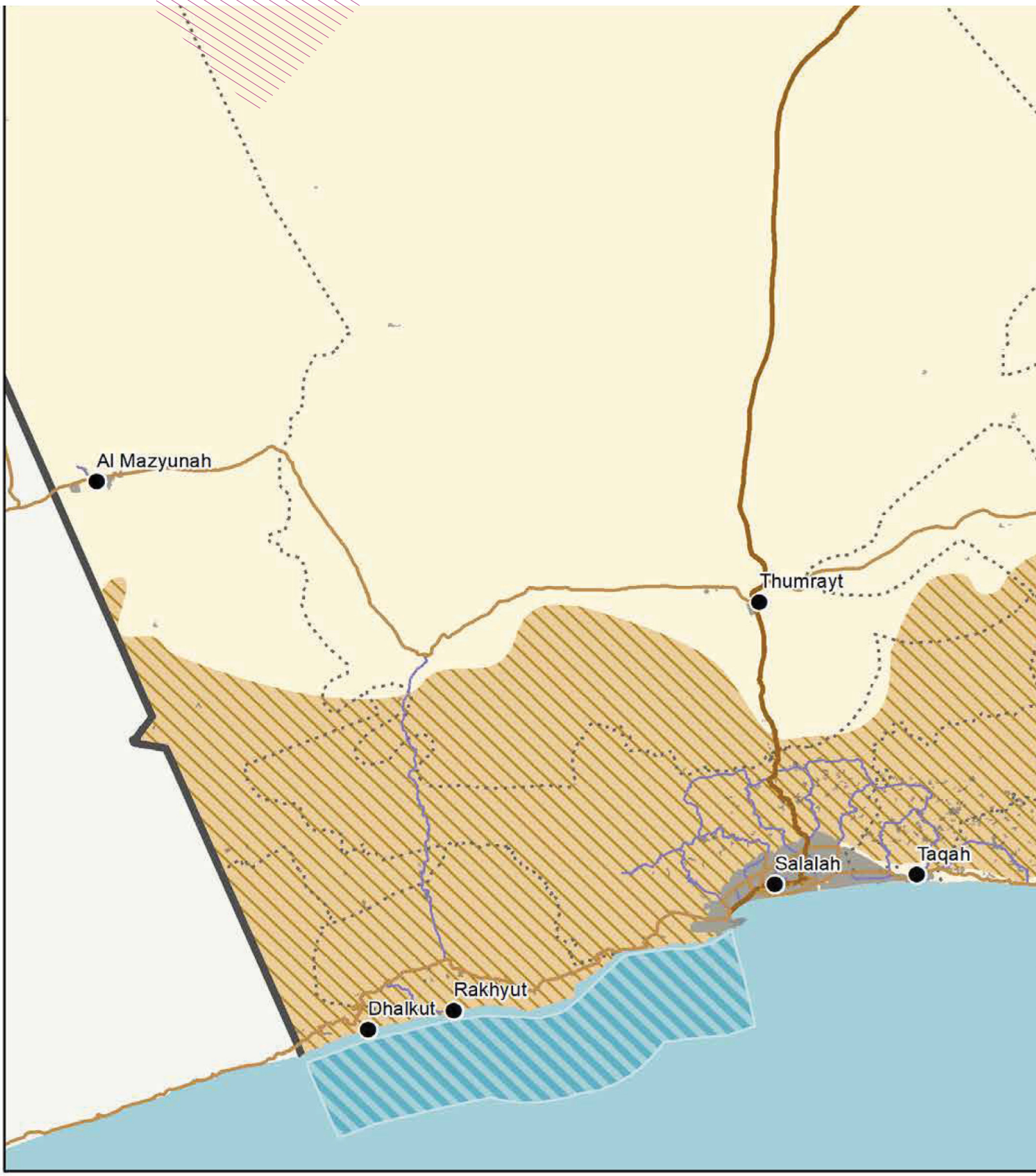

LEGEND:

- Dhofar Mountains Special Planning Zone (SD11)
- Coastal Special Planning Zones (CE2)
- Urbanized Area

Existing Roads

- National Road
- Arterial Road
- Secondary road

تحقيق النمو والازدهار

رمز السياسة: GP

توضح المؤشرات الاقتصادية إحراز محافظة ظفار تقدمًا كبيرًا في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا خلال العقود الماضية، فقد زادت معدلات التوظيف بشكل ملحوظ مع انضمام أعداد كبيرة من المواطنين العمانيين والوافدين إلى القوى العاملة، إلا أنه لا تزال هنالك تحديات كبيرة، سواء في تحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي أو في خلق فرص عمل للمواطنين.

وقد تم تحديد أهداف التنمية الاقتصادية في محافظة ظفار بما يتماشى مع التوقعات الوطنية، وبنمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 3.1% في المتوسط سنويا حتى حلول عام 2040، ويتطلب هذا النمو قوة عاملة تبلغ قرابة 360 ألف عامل بحلول عام 2040م، حيث يتوقع أن يكون 28٪ من المواطنين، كما يتوقع أن يكون قطاع التعدين والاستفادة من المحاجر والتصنيع والبيع بالجملة والتجزئة من أكثر القطاعات أهمية وإسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040م. ويعد تنويع اقتصاد محافظة ظفار والتقليل التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط والغاز أحد أهم الأهداف على مستوى المحافظة، ومن المتوقع أن يتحقق هذا التنويع من خلال النمو القوي في القطاعات الخدمية (المالية والعقارية والحكومية) والسياحة (الفنادق) والطاقة المتجددة (الطاقة والغاز والمياه) وأنشطة التصنيع والزراعة وصيد الأسماك.

وتضع استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار أهدافًا طموحة لتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد، وهو ما يتطلب مجموعة شاملة من السياسات، من أهمها:

تحديد نطاقات متخصصة للأعمال والتوظيف

رمز السياسة: GP1

تخصيص مناطق للأنشطة الاقتصادية

رمز السياسة: GP2

تطوير بيئة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية

رمز السياسة: GP3

تعزيز مصادر التمويل المالي

رمز السياسة: GP4

GP1

تحديد نطاقات متخصصة للأعمال والتوظيف

تعمل استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار بشكل خاص على تنمية المواقع والمباني المخصصة للأعمال والأنشطة الاقتصادية في المحافظة وفق آلية تساهم في المزيد من عمليات التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والتوظيف (GP1)، ويقدر إجمالي مساحة الأراضي المخصصة للتنمية الصناعية في صلالة الكبرى 883 هكتار بحلول 2040، ولأن صلالة هي المحرك الاقتصادي لمحافظة ظفار؛ فإن أغلب مواقع الاستخدامات الصناعية والمكتبية تتركز فيها، حيث تتمتع الشركات بقربها من الأسواق، وتوفر القوى العاملة بشكل كبير، وبسهولة التنقل. ويعتبر ميناء صلالة مركزاً عالمياً لعمليات إعادة الشحن مع ارتباطه بالأنشطة الصناعية في منطقة ريسوت. وتشكل المناطق الصناعية في المنطقة الاقتصادية الحرة ومنطقة ريسوت الصناعية وعوقد مراكز رئيسية للتوظيف في المدينة، كما تضم صلالة معظم الإدارات الحكومية والقطاعات الخدمية الحديثة على مستوى محافظة ظفار.

GP2

تحفيز مناطق الاقتصاد الريفي

تعتبر ثمريت النقطة الاقتصادية المحورية للأجزاء الداخلية في محافظة ظفار، وهي تستفيد من امتداد الأنشطة التجارية من صلالة من جهة، ومن الأنشطة الثانوية الناشئة عن التوسع الزراعي في نجد من جهة أخرى، وإلى الغرب تتمتع المنطقة الاقتصادية الحرة في المزيونة بمكانة اقتصادية مميزة (GP2)، حيث تستفيد من موقعها على الحدود مع اليمن. ومن أجل زيادة فرص العمل المحلية يتم تشجيع المبادرات الاقتصادية في المناطق الريفية، حيث تعتمد العديد من المدن الساحلية على مزيج من الأنشطة والخدمات السياحية وصيد الأسماك، والتي تسهم في حصول المواطنين على الوظائف وزيادة الدخل، خاصة في مرباط وحاسك والقرى الموجودة على ساحل الشويمية. وتسعى استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار أيضًا إلى إدخال الطابع الاحترافي على القطاع الزراعي والحيواني الكبير بالمحافظة، والذي يشتمل على عدد من المنتجات، مثل الفواكه الاستوائية والخضروات والأعلاف، إلى جانب منتجات الثروة الحيوانية، ويتم الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الماشية (كالجمال والأبقار والماعز والأغنام) في جبل ظفار للاستخدام المنزلي والتجارة المحلية.

التنمية السياحية

GP2

يوجد قطاع سياحي واعد في صلالة وفي المناطق القريبة منها، حيث يصل عدد كبير من الزوار من دول الخليج كل صيف للاستمتاع بخريف صلالة، كما يأتي السياح من مختلف أرجاء العالم في أوقات أخرى من العام للسياحة للاستمتاع بالمنتجعات الشاطئية (هوانا) والمناظر الطبيعية الخلابة، وزيارة مواقع التراث الثقافي (GP2).

تشجيع الابتكار والاستثمار الأجنبي

GP2

GP3

توفير مناطق لسكن الموظفين بجانب مواقع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحرة (GP2)، التي تقدم الحوافز المختلفة بما في ذلك الإعفاءات الضريبية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة القدرة التنافسية لاقتصاد محافظة ظفار (GP3)، في حين تقوم المؤسسات المالية بتعزيز مناخ الأعمال من خلال تفعيل وإنعاش المبادرات المختلفة، بما في ذلك تقديم التمويل المالي (GP4) الذي يعد عنصرا حيويا بالنسبة للمؤسسات لدخول السوق وبدء الأعمال التجارية في المحافظة.

الغايات المنشودة من سياسات (تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي)

90%

الأراضي الصناعية المستغلة في المنطقة الحره بصلالة

28%

القوى العاملة الوطنية

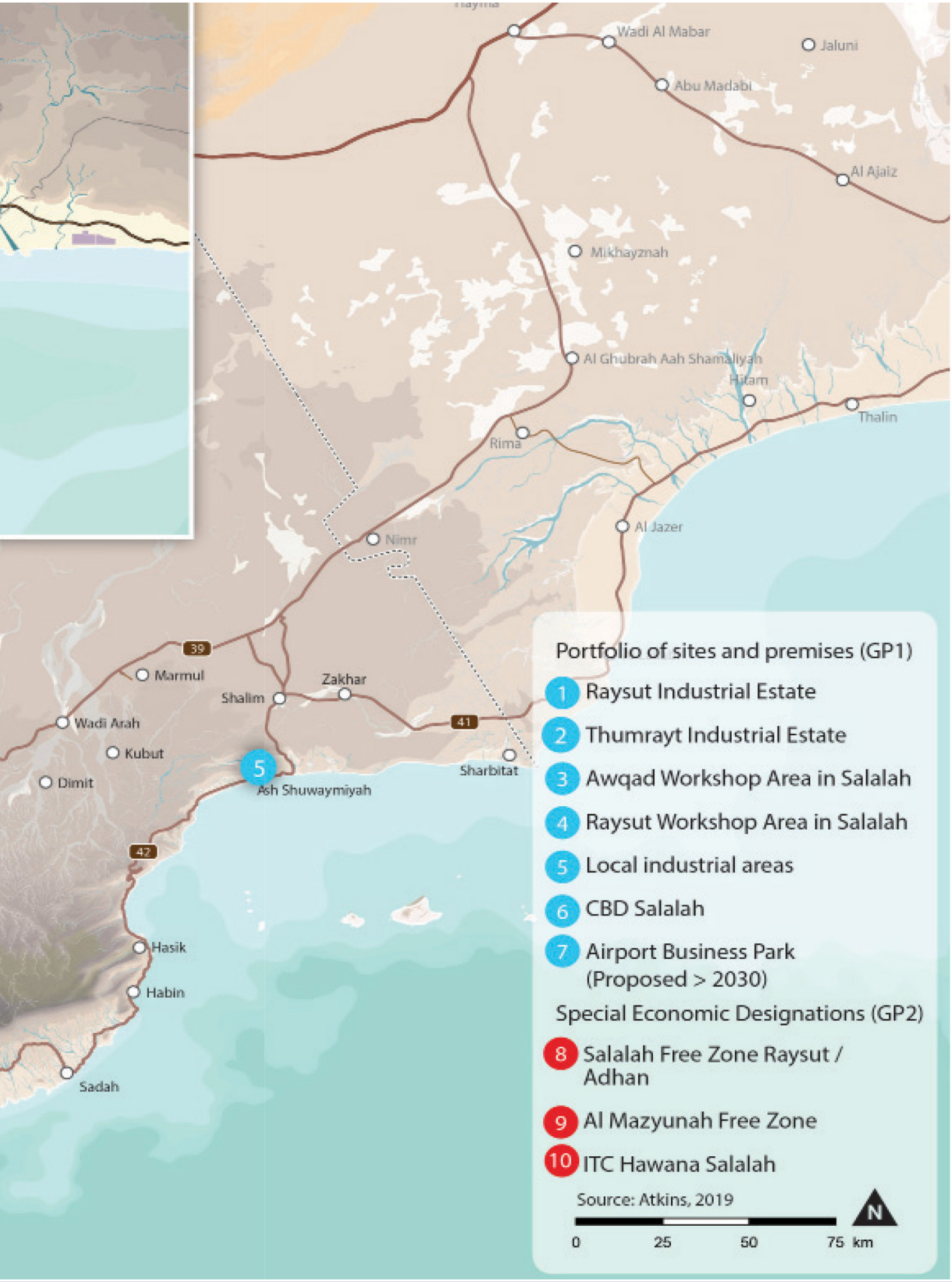

مناطق الأنشطة الاقتصادية

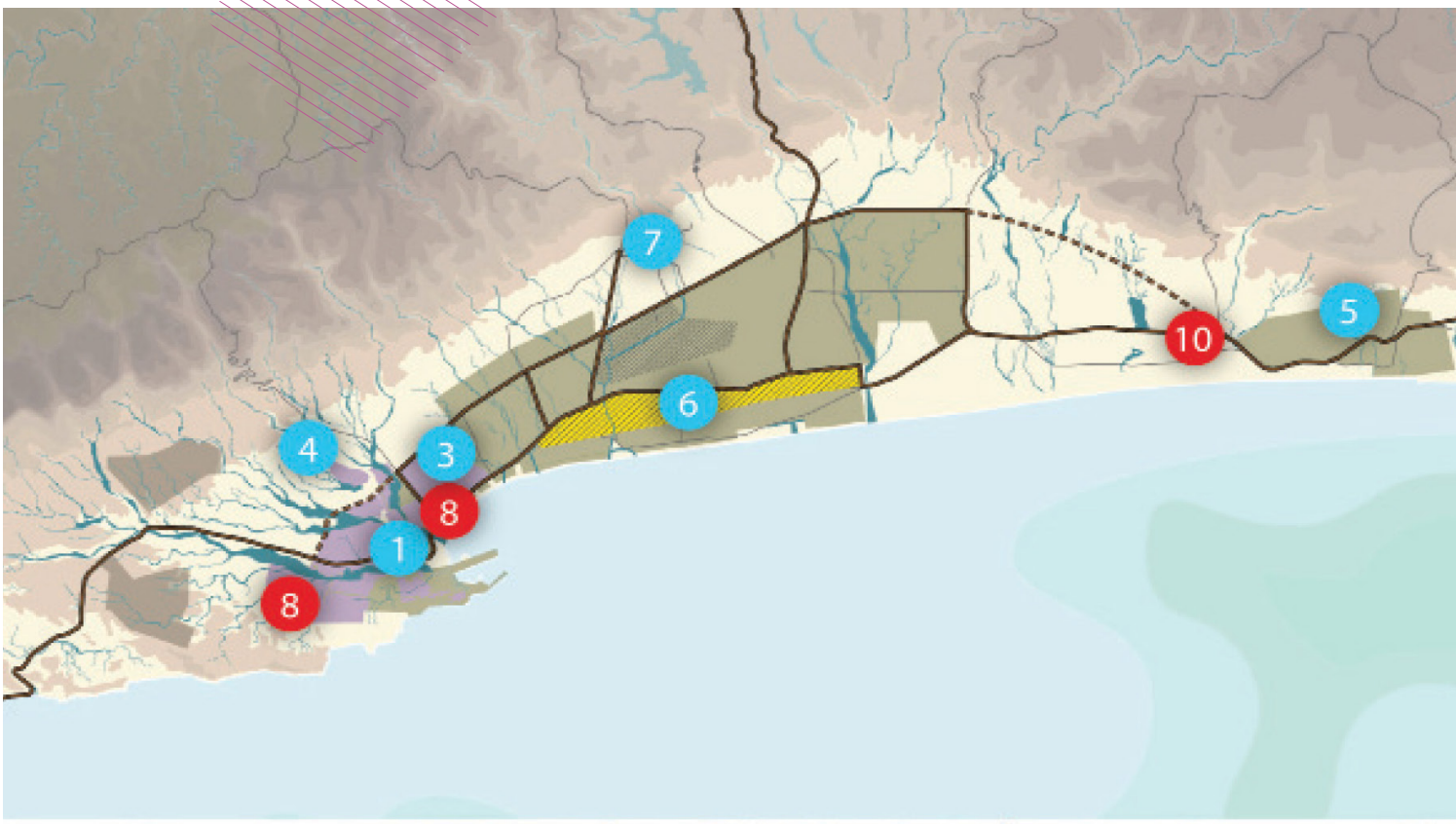
7
10
5
6
4
3
8
1
8

Al Hashman
Sayh Al Khayrat
Shisr
Bithnah
Qatbit / Sadhun
Bint Lahan
Hanfit Ash Shamali
9
5
Al Mazyunah
Dhanajir
Thumrayt
2
45
Barbazum
Dhahbun
Tawsinat
Madayy
Rabkut
Rawiyah
31
Aybut
Jibjat
Uyun
Qayrun Hayriti
Madinat al Haqq
Titam
Harwib
Tawi Atayr
Taqah
5
Salalah
Mirbat
Shahb Asayb
Ajdarawt
Al Mughsayl
Sarfayt
Rakhyut
Dalkut

إدارة البيئة (التراث الطبيعي والثقافي)

رمز السياسة: TE, CE, CH

تتمتع محافظة ظفار بالعديد من المناطق ذات الأهمية البيئية الكبيرة، حيث تواجه العديد من هذه المناطق خطر التدهور، وتهدف السياسات البيئية لاستراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إلى تحسين مستوى حماية الأصول الطبيعية والتراثية، سواء في البر أو البحر، مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المتاحة، كما تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية، وتنبع أهمية هذه المناطق مما تزخر به من نباتات نادرة، وغطاء نباتي فريد، ومناظر طبيعية خلابة، وبيئة جيولوجية بكر، فضلاً عن كونها موطناً لأنواع كثيرة من الثدييات والطيور والزواحف، وبعضها يجمع هذه العناصر مجتمعة، ولذلك يتضمن هذا المحور السياسات المتعلقة بالبيئة البرية (TE)، والبيئة الساحلية (CE)، والتراث الثقافي (CH).

سياسات حماية البيئة البرية (TE)

رمز السياسة: TE

تهدف استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إلى ضمان الإدارة المستدامة للموروث الطبيعي الغني والمتنوع، وفق آليات تعود بالنفع على المجتمع من جهة، والوفاء بالالتزامات تجاه الاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، كما تهدف الاستراتيجية إلى الحد من الآثار السلبية التي أحدثتها أعمال التحديث والتنمية على البيئة المعيشية اليومية للمواطنين بالمحافظة. ويتضمن الإطار العام لسياسة البيئة البرية (TE) السياسات التالية:

شبكة متكاملة لحماية التنوع الأحيائي والجيولوجي والمناظر الطبيعية

رمز السياسة: TE1

الوضع البيئي -الرصد وإعداد التقارير

رمز السياسة: TE2

تحسين جودة الهواء وإدارة الضجيج والضوضاء

رمز السياسة: TE3

TE1 حماية المقومات الطبيعية

تسهم سياسات حماية المقومات الطبيعية (TE1) في الحفاظ على الطبيعة، وحماية المناطق التي توفر خدمات النظام الإيكولوجي الضرورية لجودة الحياة، بالإضافة إلى الوفاء بالتزامات السلطنة الدولية بحفظ وصون التنوع البيولوجي، وتهدف هذه السياسة إلى تحديد أهم الأصول البيئية الرئيسية في محافظة ظفار التي تتطلب بعض أشكال الحماية، مثل مناطق صون الطبيعة (NCAS) في جبل سمحان، والأخوار الساحلية، والمواقع البيئية في منطقة التخطيط الحساسة في جبال ظفار، وغيرها من المواقع البيئية المهمة.

TE2

TE3

تحسين جودة الهواء وإدارة الضجيج والضوضاء

إلى جانب حماية الأصول البيئية، تسهم سياسات (TE2) في إطلاق نظام مؤسسي للرصد والإبلاغ عن الوضع البيئي، والذي بدوره يؤدي إلى دعم المخططات العمرانية المستقبلية في الالتزام بالمعايير البيئية ذات العلاقة. وتعطى الأولوية في النظام لعمليات رصد مستويات الضوضاء وتلوث الهواء الناجم عن النقل البري والصناعات الثقيلة (TE3)، وذلك من أجل المساعدة في تحسين جودة البيئة الحضرية، ويعتبر هذا النظام ضرورياً على طول الطرق السريعة الرئيسية في صلالة وبالقرب من منطقة ريسوت الصناعية.

الغايات المنشودة من سياسات (إدارة البيئه البرية)

6

عدد مناطق صون الطبيعة

20%

نسبة مساحة أراضي صون الطبيعة ذات الإدارة الفعالة

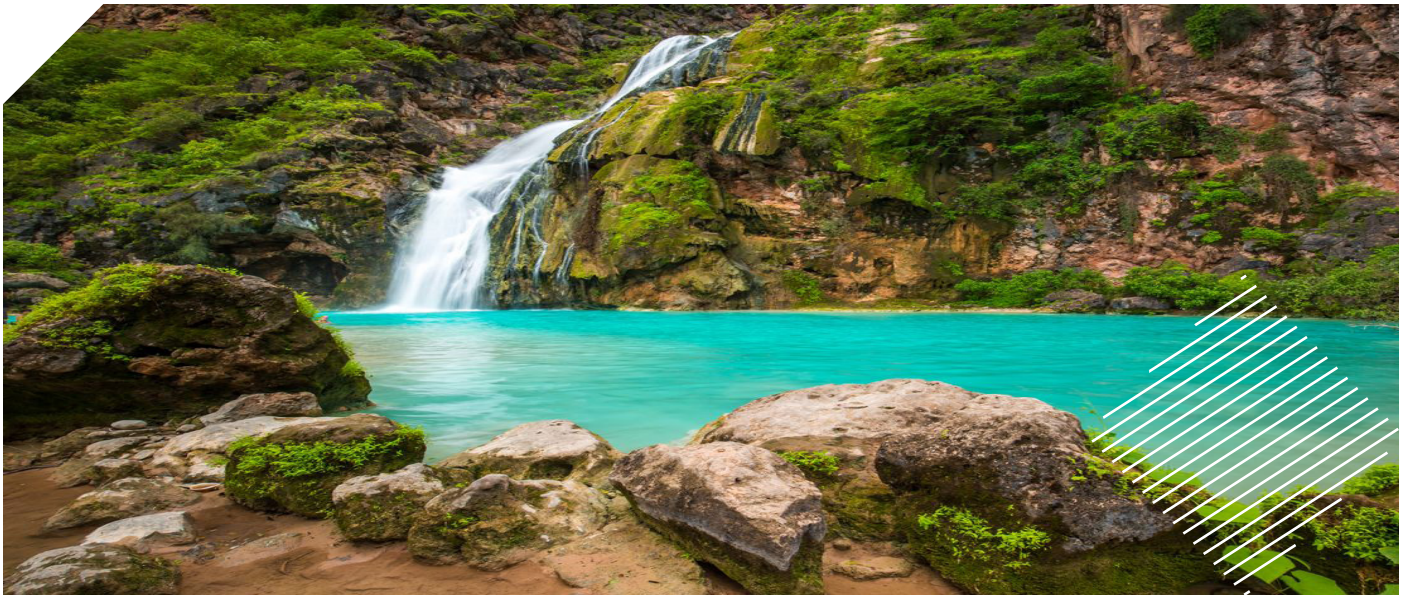

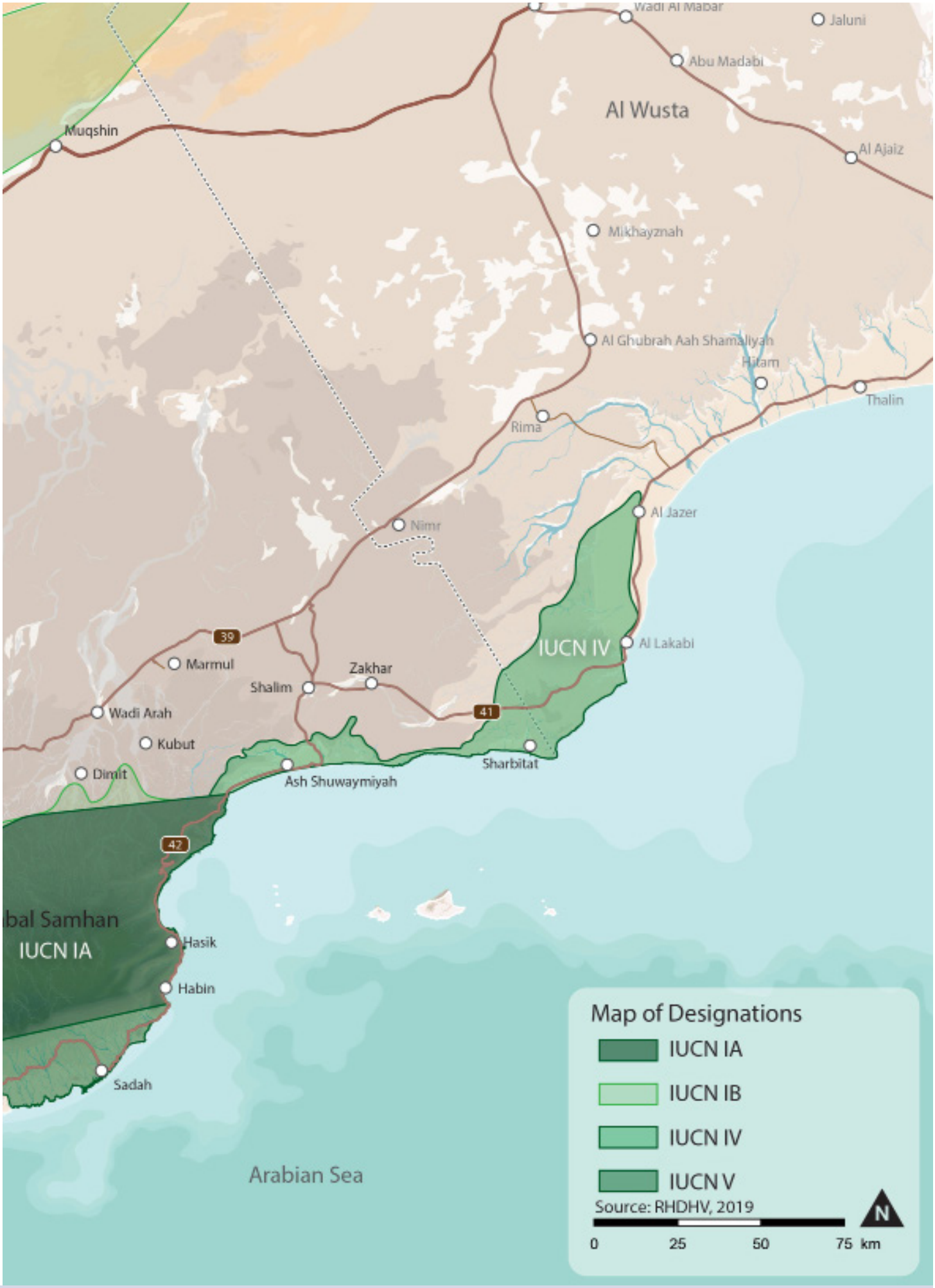

مناطق صون الطبيعة

KSA
Rub al Khali
IUCN IB
Marsawdad
Qitbit
31
Dawkah
Mitan
Al Hashman
Dhofar
Sayh Al Khayrat
Shisr
Bithnah
Qatbit / Sadhun
Bint Lahan
Hanfit Ash Shamali
Al Mazyunah
Dhanajir
Thumrayt
45
Barbazum
Dhahbun
Tawsinat
Madayy
Rabkut
Rawiyah
Yemen
31
Aybut
Jibjat
Qayrun Hayriti
Uyun
Madinat al Haqq
Jabal Qamr
IUCN IB
Jabal al Qara
Titam
IUCN V
Harwib
Taqah
Salalah
Mirbat
Shahb Asayb
Ajdarawt
Al Mughsayl
Sarfayt
Rakhyut
Dalkut

سياسات حماية البيئة الساحلية

رمز السياسة: CE

إن لأمواج المياه الباردة خلال الخريف تأثيراً عميقاً على النظم البيئية البحرية على طول ساحل محافظة ظفار. فهذه الأمواج تجلب كميات كبيرة من العناصر الغذائية إلى السطح متسببة في ازدهار عمليات الانتاج الأولية التي تجذب العديد من الكائنات الحية، ومن ثم تسهم هذه العملية بقوة في ارتفاع مستويات التنوع الإحيائي، ومستويات الإنتاج في البحر.

وعلى الرغم من تركيز استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار على التخطيط العمراني للمناطق البرية، الا أنها تشجع أيضًا على التخطيط والإدارة الحصيفة للمناطق البحرية، لا سيما وأن المناطق البحرية لا تحظى اليوم بأي حماية رسمية أو إدارة بيئية، رغم تعرضها بشكل متزايد للتلوث والتهديد الناجم عن أعمال التنمية، كالسياحة والاستزراع السمكي، وتهدف السياسات الثلاث أدناه الى التغلب على هذه التهديدات:

CE1 إدارة المناطق الساحلية

تحديث برنامج وطني لإدارة وتنسيق الأنشطة الساحلية بشكل أفضل، كمحطات تحلية المياه ومواقع الاستزراع السمكي في مرباط، والمنتجعات السياحية (هوانا)، وموانئ الصيد، وذلك من أجل خلق الترابط والتماسك المكاني على طول ساحل محافـظة ظفار.

CE2 مناطـق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة

وهي أداة تخطيط إضافية لحماية النظم البيئية البحرية بشكل أفضل، مثل المناطق الساحلية القريبة من مرباط (الشعاب المرجانية) وخليج وجزر الحلانيات (الحيتان الحدباء والطيور).

CE3 التخطيط المكاني البحري

أداة تخطيط جديدة للتنسيق بين الأنشطة البحرية المختلفة في المناطق البحرية، مثل مناطق طاقة الرياح الشاطئية، وطرق الشحن والموانئ، ومناطق حظر صيد الأسماك.

الغايات المنشودة من سياسات (حماية البيئة الساحلية)

13,614 كـم^2

مساحة مناطـق التخطيـط الساحليـة ذات الطبيعة الخاصة

سياسات حماية التراث الثقافي

رمز السياسة: CH

تتميز محافظة ظفار بتاريخ عريق وموروث ثقافي ثري، يتكون من بقايا آثار من المجتمعات البدائية للعصر الحجري، وآثار طرق التجارة، ومراكز تجارة البخور واللبان، إلى جانب الموروث الحضري الذي تم بناؤه مؤخرًا، كالقصور والحصون والمساكن الفردية. ومن أجل حماية أصول هذا الموروث الثقافي في المحافظة، وضعت مجموعة من السياسات التي تعالج هذا الجانب، وذلك على النحو التالي:

تحديد مناطق حفظ التراث الثقافي

رمز السياسة: CH1

تعزيز مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن قائمة اليونسكو

رمز السياسة: CH2

الحفاظ على التكامل بين المناظر المتنوعة الثقافية والطبيعية

رمز السياسة: CH3

تحديد المباني التاريخية والحفاظ عليها

رمز السياسة: CH4

الحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافية العمانية

رمز السياسة: CH5

مناطق حفظ التراث الثقافي

CH1

CH2

CH4

تسعى استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إلى حماية أصول التراث الثقافي في «مناطق حفظ التراث الثقافي» بما يتماشى مع التخطيط الحضري والاجتماعي والاقتصادي المستدام. ويشمل ذلك تطوير إطار تنظيمي موجه للحفاظ على التراث وإعادة تأهيله واستغلاله. وتهدف مناطق حفظ التراث الثقافي إلى حماية وإدارة المناطق التراثية المهمة، مثل منطقة الحافة والحصن في صلالة، ومنطقة الكورنيش في مرباط، ومنطقة الحصن في طاقة، بالإضافة إلى مواقع التراث الأربعة المشمولة بحماية منظمة اليونسكو على طول طريق اللبان - خور روري / سمهرم، والبليد، ووادي دوكه، وأوبار، وتعتمد هاتان السياستان نهجاً قائماً على تحديد مناطق تشتمل على مجموعة من المعالم والأصول التراثية، في حين تركز سياسة تحديد المباني التاريخية على الهياكل الإنشائية التاريخية الفردية الجديرة بالحماية.

CH3

حمـــاية المناظـــر الطبيعية الثقافية

تعد هذه السياسة جديدة نسبيًا، حيث يوجد في محافظة ظفار العديد من الآثار في منطقة النجد للمجتمعات البدائية التي تعود للعصر الحجري، وتحتاج هذه المنطقة للحماية، كما تتطلب مزيدًا من البحث لفهم الظروف المعيشية للمستوطنات البشرية البائدة في هذا الجزء من العالم، والتي تدل على التفاعل القائم بين الإنسان وموروثه الثقافي مع الطبيعة المحيطة به.

الغايات المنشودة من سياسات (حماية التراث الثقافي)

5

عـــدد مناطـــق حفـــظ التـــراث الثقافـــي

3

عدد المناطق المحددة للحفاظ على التكامل بين المناظر المتنوعة الثقافية والطبيعية

CH5

حماية التراث غير المادي

التركيز على الموروث الثقافي غير المادي وحمايته من الاندثار، كالحفاظ على اللغات المحلية (الشحرية والمهرية)، والملابس التقليدية والفلكلور الشعبي، والحرف اليدوية.

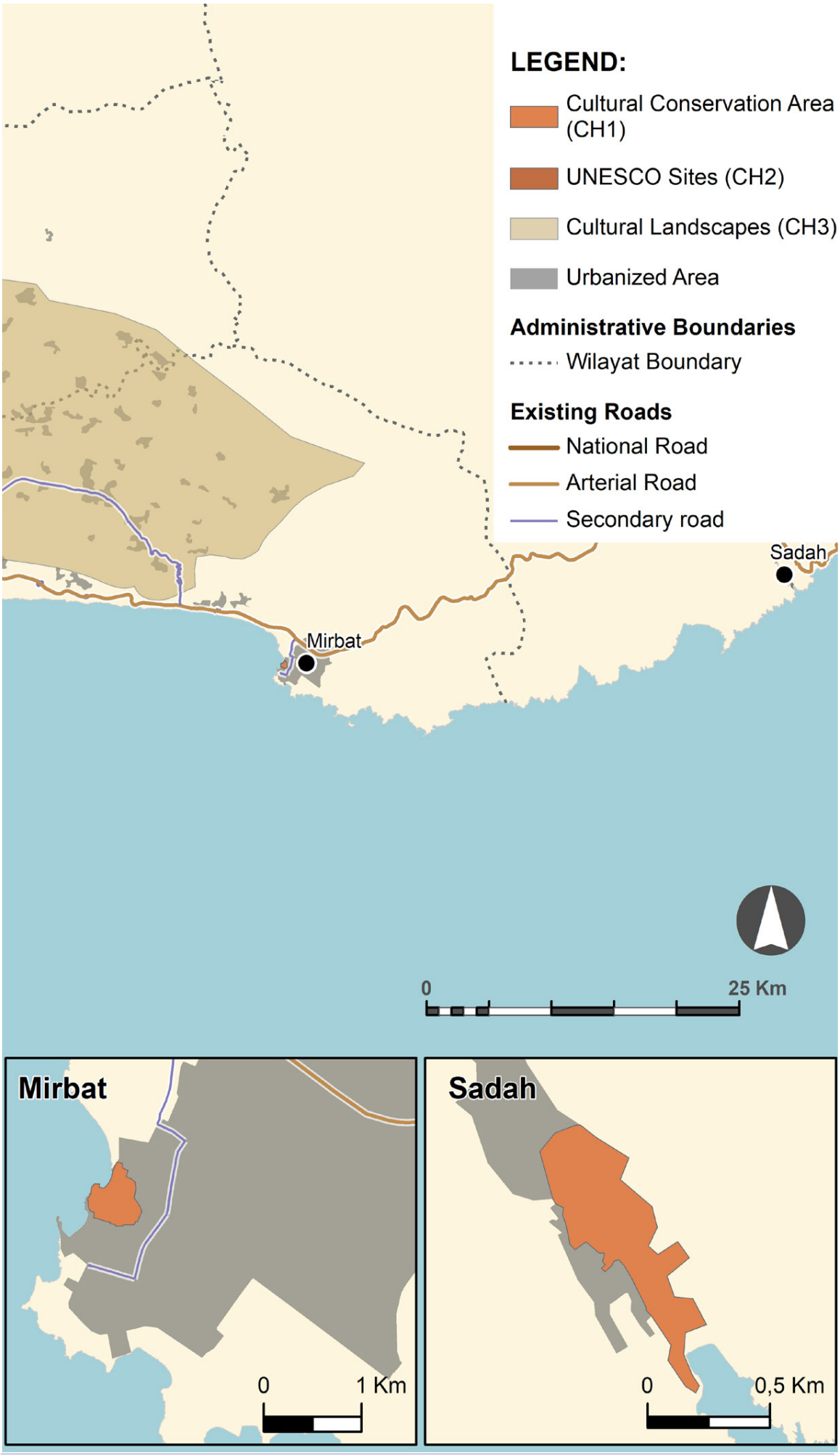

مناطق حفظ التراث الثقافي

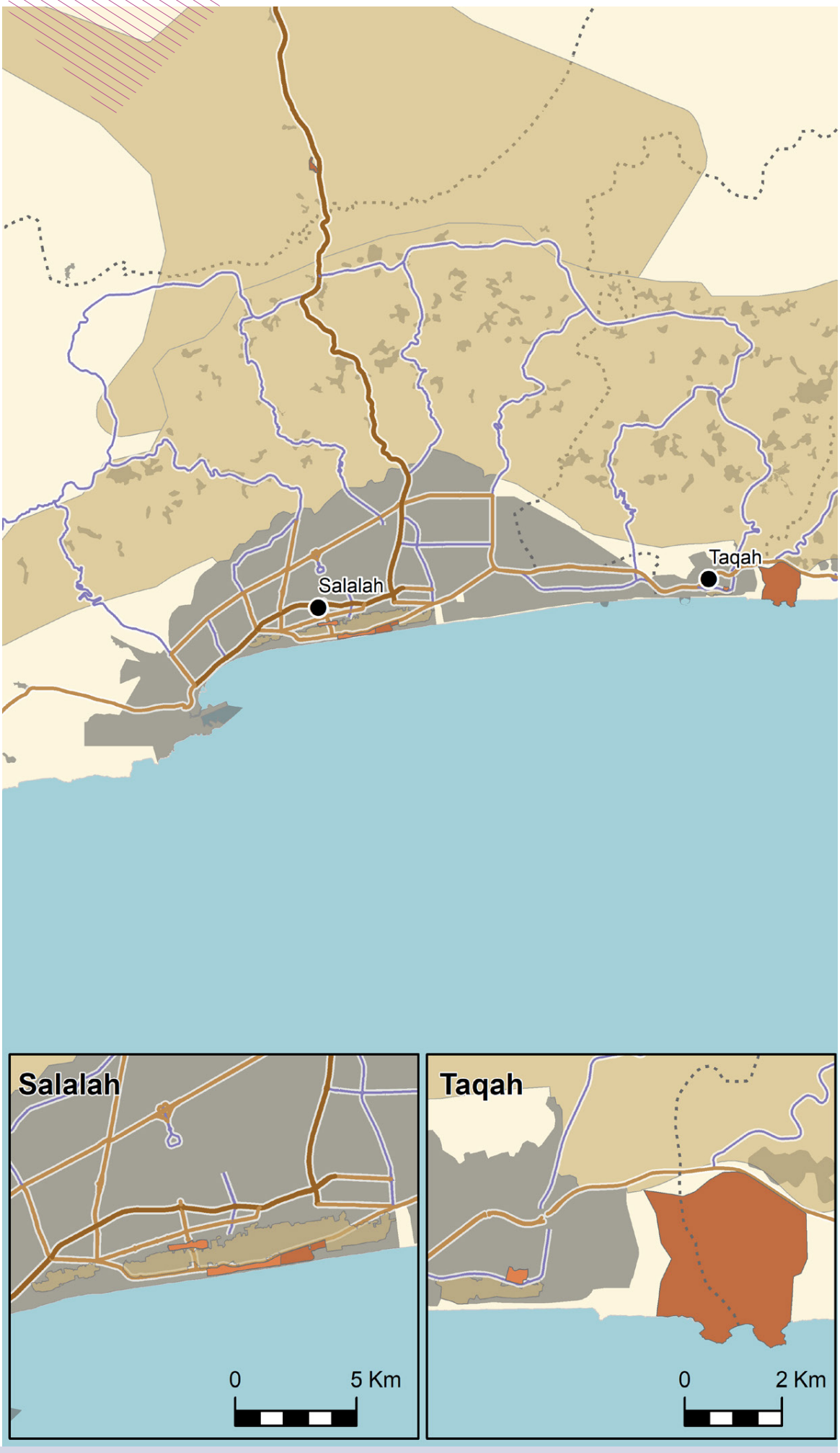
Salalah
Taqah
Salalah
0
5 Km
Taqah
0
2 Km

إدارة الموارد الطبيعية

رمز السياسة: MM, WR, FS

لقد أدت أعمال التنمية والتوسع العمراني المتسارع إلى الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية في محافظة ظفار، كاحتياطيات المياه وأراضي الرعي والمعادن، لذا تهدف استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إلى توجيه وإدارة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وبما يتوافق مع مبادئ الاستدامة. وتنقسم هذه السياسة إلى ثلاثة أقسام فرعية: الموارد المائية (WR)، والأمن الغذائي (FS)، والمعادن والتعدين (MM).

سياسات حماية الموارد المائية

رمز السياسة: WR

يعتمد استخدام المياه في صلالة على الطبقة الحاملة للمياه الجوفية في السهل الساحلي، كما توجد في منطقة النجد موارد مائية أحفورية، بعضها مالح جداً ويحتاج لعمليات تحلية ليكون صالحا للاستخدام الطبيعي، وقد أدى الاستنزاف الكبير وغير المستدام للمياه العذبة المتجددة في الطبقة الجوفية للسهل الساحلي بصلاله واستعمالها المفرط في عمليات الزراعة إلى انخفاض حاد في منسوبها، ومن ثم تعرضها لخطر تسرب المياه المالحة إليها، لذلك لا بد من وضع الأسس الكفيلة بحماية هذا المورد المائي الحيوي، والعمل في الوقت نفسه على الاستغلال الأمثل للموارد المائية المكتشفة في الطبقات الجوفية الأحفورية بمنطقة النجد وتحقيق أقصى فائدة ممكنة منها.

وقد تم في هذا السياق تحديد السياسات التالية:

WR1

مراقبة ورصد مستوى استنزاف طبقة المياه الجوفية

حيث يتطلب ذلك رصد مستويات المياه الجوفية، وحصر كافة مستخدميها، وإعداد أساس جيد لإدارتها، وتحديد حصص استخداماتها.

WR2

حماية الموارد المائية من التلوث

وذلك من خلال إعداد البرامج المناسبة والفاعلة لمراقبة جودة المياه الجوفية والسطحية، والقيام بالمراجعة الشاملة لتوحيد المعلومات المتوفرة بشأنها.

WR3

تعزيز منظومة جمع وتخزين واستخدام كافة الموارد المائية

حيث تمتلك محافظة ظفار احتياطيات كبيرة من المياه الجوفية، مع وجود احتياطيات كامنة ومتزايدة من المياه المعالجة، وفائض مياه التحلية والمياه المصاحبة للنفط التي يمكن تطويرها لزيادة إجمالي معدلات توفر المياه.

WR4

إدارة المناطق المعرضة لمخاطر السيول والفيضانات في السهول والمناطق الساحلية

حيث تتوفر خرائط محدّثة تُظهر زيادة العواصف، وزيادة خطر تعرض المناطق الساحلية لظاهرة التسونامي، ولذلك تحتاج المناطق شديدة الخطورة إلى تقييم واضح لتحديد الإدارة المناسبة، وتوجيه عمليات التخطيط لأعمال التنمية الجديدة، من أجل تقليل الخسائر في الأرواح والبنية الأساسية جراء السيول والفيضانات. ويعتبر هذا الأمر مهما جداً وبشكل خاص لمدينة صلالة، وإلى حد ما للمناطق الساحلية في منطقة الشويمية، كما ينبغي أن تكون خرائط مخاطر الفيضانات مصحوبة بمعايير وإرشادات تخطيط محدثة لكافة مجالات المخاطر.

الغايات المنشودة من سياسات (حماية الموارد المائية)

120 ألف م^3 / يوم

كمية استخدام مياه الصرف المعالجة

سياسات الأمن الغذائي

رمز السياسة: FS

يعتبر الأمن الغذائي من البرامج ذات الأولوية الملحة في السلطنة، ولذلك فإن التوسع الزراعي لزيادة الأمن الغذائي في المواقع ذات التربة المناسبة وتتوفر فيها المياه يعد جزءًا أساسيًا من هذا البرنامج، وتتمتع محافظة ظفار بإمكانيات كبيرة في هذا الجانب، نظرًا لتوفر موارد المياه المتجددة (موسم الخريف) وموارد المياه غير المتجددة (منطقة النجد)، ولذلك فقد تم تحديد السياسات التالية ضمن هذا الإطار:

FS1

التوسع الزراعي لزيادة الأمن الغذائي

عبر تفعيل ودعم استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتوسع الزراعي، سيما في منطقة النجد.

FS2

تطوير ورفع إنتاجية المزارع القائمة

من خلال توجيه وتطوير الممارسات الزراعية، مثل دعم وتطوير علامة تجارية متميزة وصديقة للبيئة للإنتاج المحلي من منتجات جوز الهند والموز والفافاي وغيرها، مع تقنين كميات المياه المستخدمة، وعدم السماح باستخدام هذه الأراضي لغير الاستخدام الزراعي.

FS3

إعادة هيكلة المناطق الزراعية التقليدية /غير المجدية اقتصادياً

لا بد من إعادة هيكلة بعض قطع الأراضي الزراعية المتناثرة كي يتم استخدامها كأراض زراعية منتجة مرة أخرى، على سبيل المثال إعادة إدخال المحاصيل التقليدية أو الطرق الحديثة للزراعة.

FS4

حماية وإدارة مناطق الرعي

وذلك من خلال وضع منهجية شاملة لمنع المزيد من التدهور في جبال ظفار، عن طريق التقليل بشكل كبير من أعداد الماشية، وتفعيل برنامج إدارة المراعي، بما يسمح للأراضي العشبية والنباتات الأخرى بالتعافي.

FS5

تطوير قطاع الثروة السمكية بمواصفات عالمية

من خلال تشجيع الابتكار في قطاع صيد الأسماك واستغلال الإمكانات الكامنة في موانئ الصيد الحالية.

الغايات المنشودة من سياسات (الأمن الغذائي)

5340 كم²

مساحة أراض التوسع للأغراض التجارية

40 ألف

عدد الجِمال

80 ألف

عدد الماشية

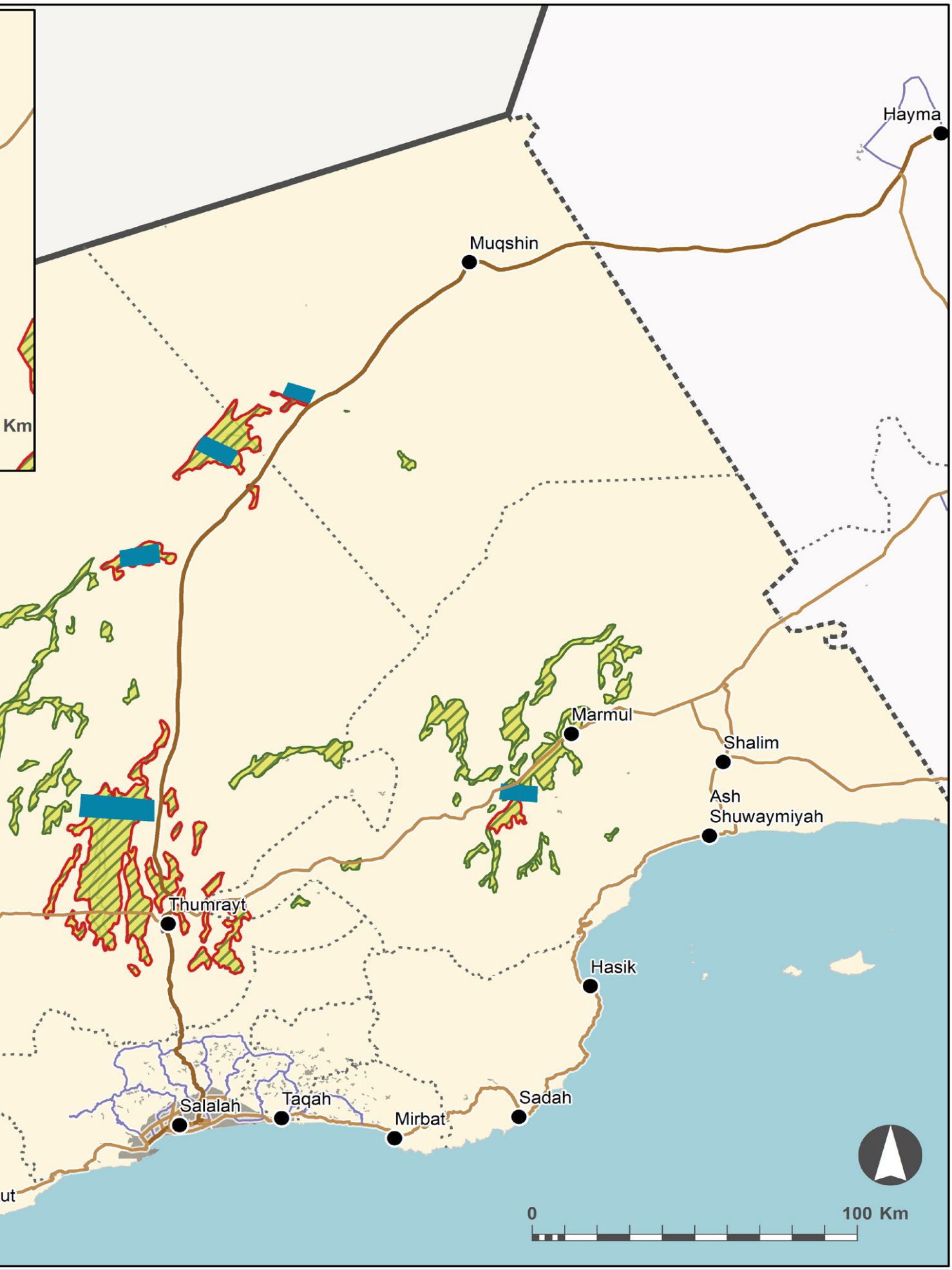

مناطق التوسع الزراعي

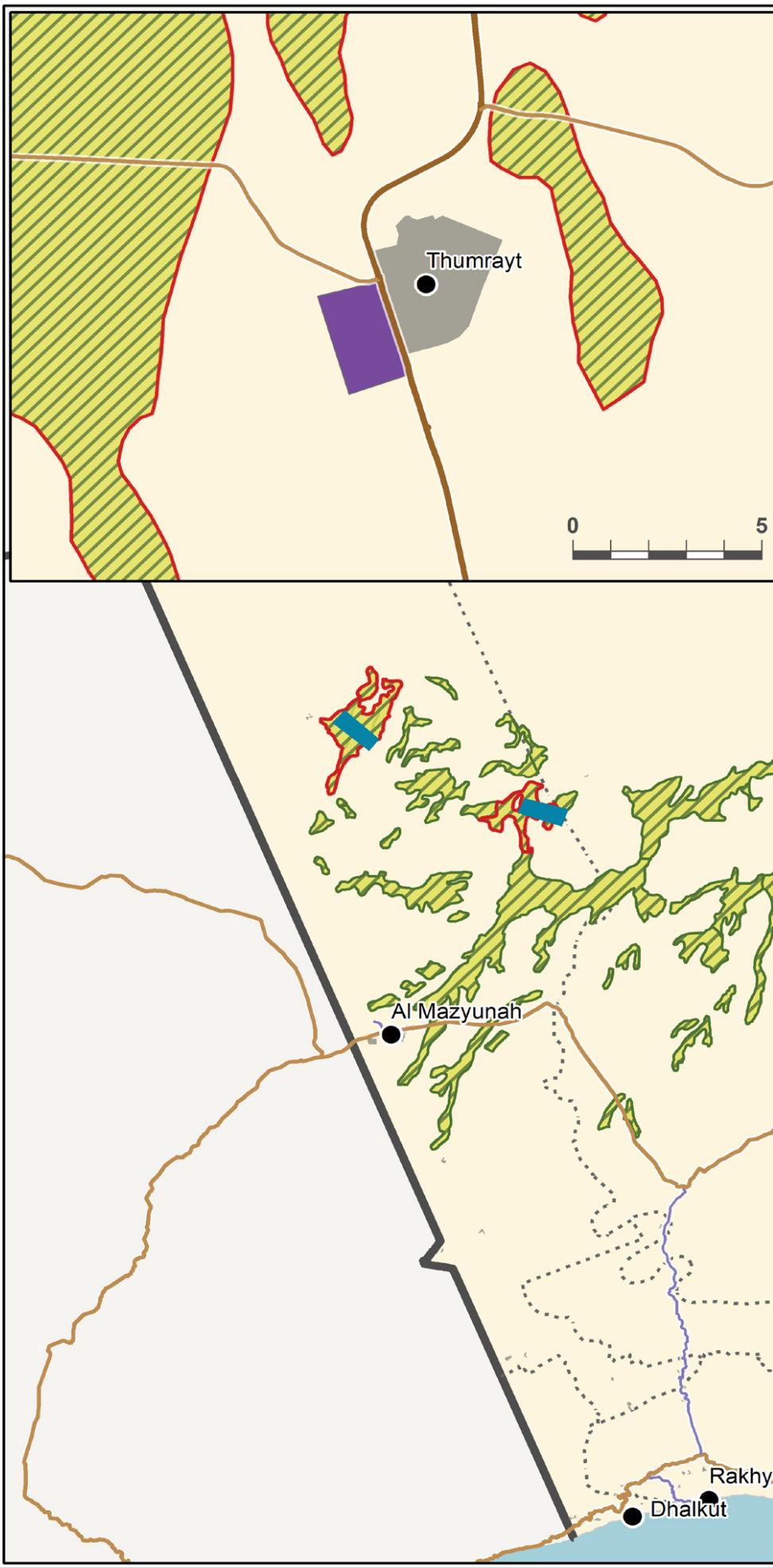

LEGEND:

- Urbanized Area
- Agri-Industrial Area (GP2)
- New Agricultural Wellfields (WR2)

Agricultural Expansion (FS1)

- Phase 1
- Phase 2

Existing Roads

- National Road
- Arterial Road
- Secondary road

Administrative Boundaries

- International Boundary
- Governorate Boundary
- Wilayat Boundary

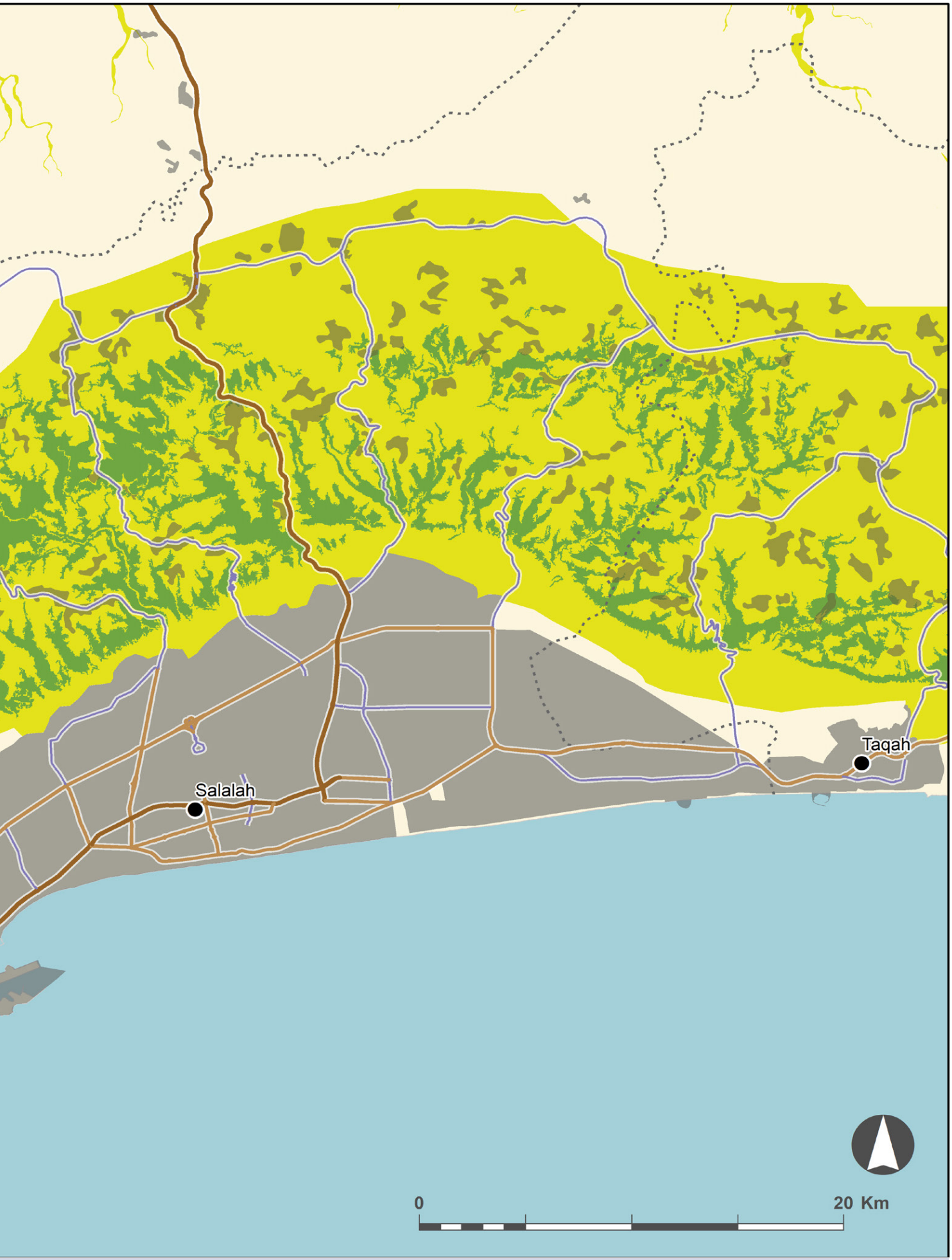

المناطق الرعوية محافظة ظفار

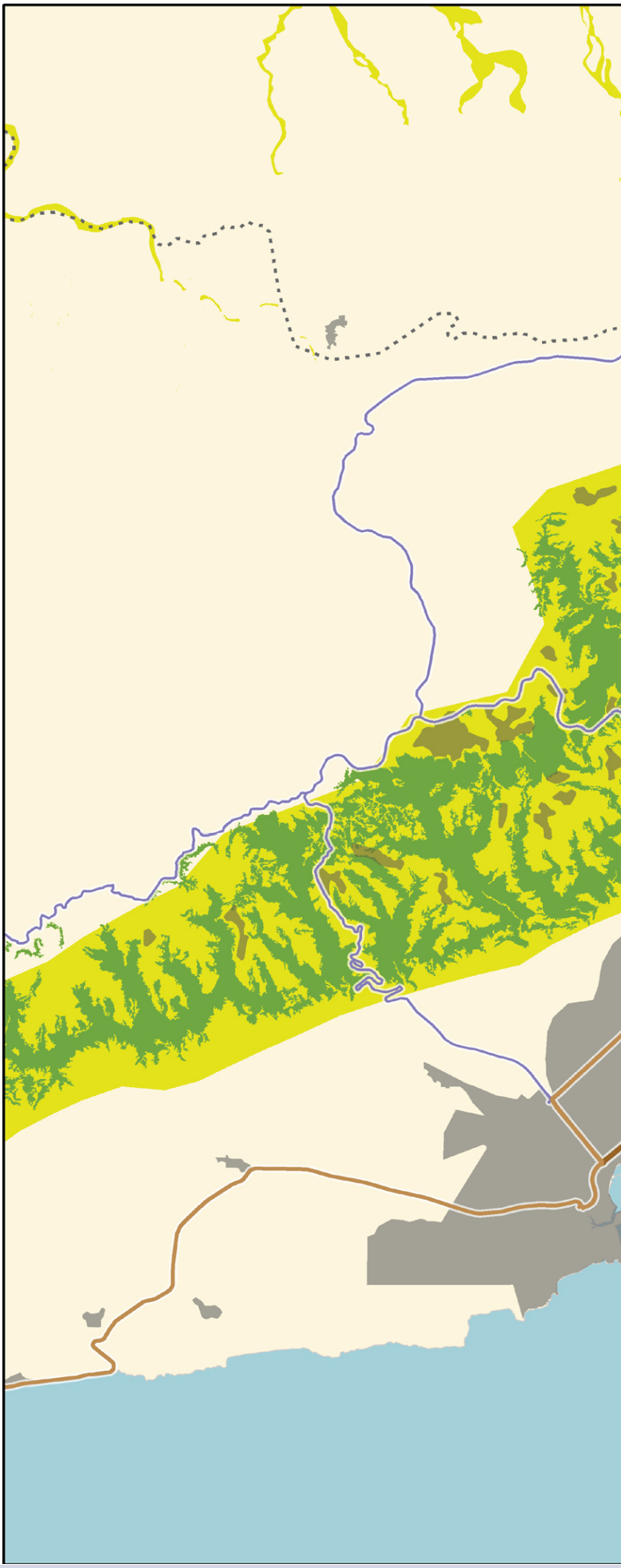

LEGEND:

- Rangeland management (FS4)
- Forested areas (FS4)
- Urbanized Area

Administrative Boundaries

- International Boundary
- Governorate Boundary
- Wilayat Boundary

Existing Roads

- National Road
- Arterial Road
- Secondary road

سياسات المعادن والتعدين (MM)

رمز السياسة: MM

تمتلك محافظة ظفار طبقات رسوبية كبيرة من الجبس والحجر الجيري، وتعتمد الصلاحية التجارية لاستخراج هذه المعادن على مجموعة من العوامل، أهمها مدى توفر هذه الرواسب، وجودتها، وسهولة الوصول إليها، إلى جانب قدرتها التنافسية المتوقعة من حيث مستوى الطلب والأسعار في السوق العالمية. ورغم وجود بعض الرواسب في عدد من مناطق محافظة ظفار على السطح، الا أن صعوبة الوصول إلى هذه المناطق النائية يشكل عقبة رئيسية أمام عمليات الاستكشاف، وفي هذا الصدد تم اعتماد السياسة التالية:

MM1

استخراج المعادن وعمليات التعدين والبيئة المحيطة الطبيعية والاجتماعية

حيث تحتاج أنشطة التعدين إلى مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والبيئية المحلية، كالتجمعات السكانية الموجودة، والموارد والمناظر الطبيعية القيمة، ومناطق التنوع البيولوجي.

الغايات المنشودة من سياسات (المعادن والتعدين)

3%

مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة

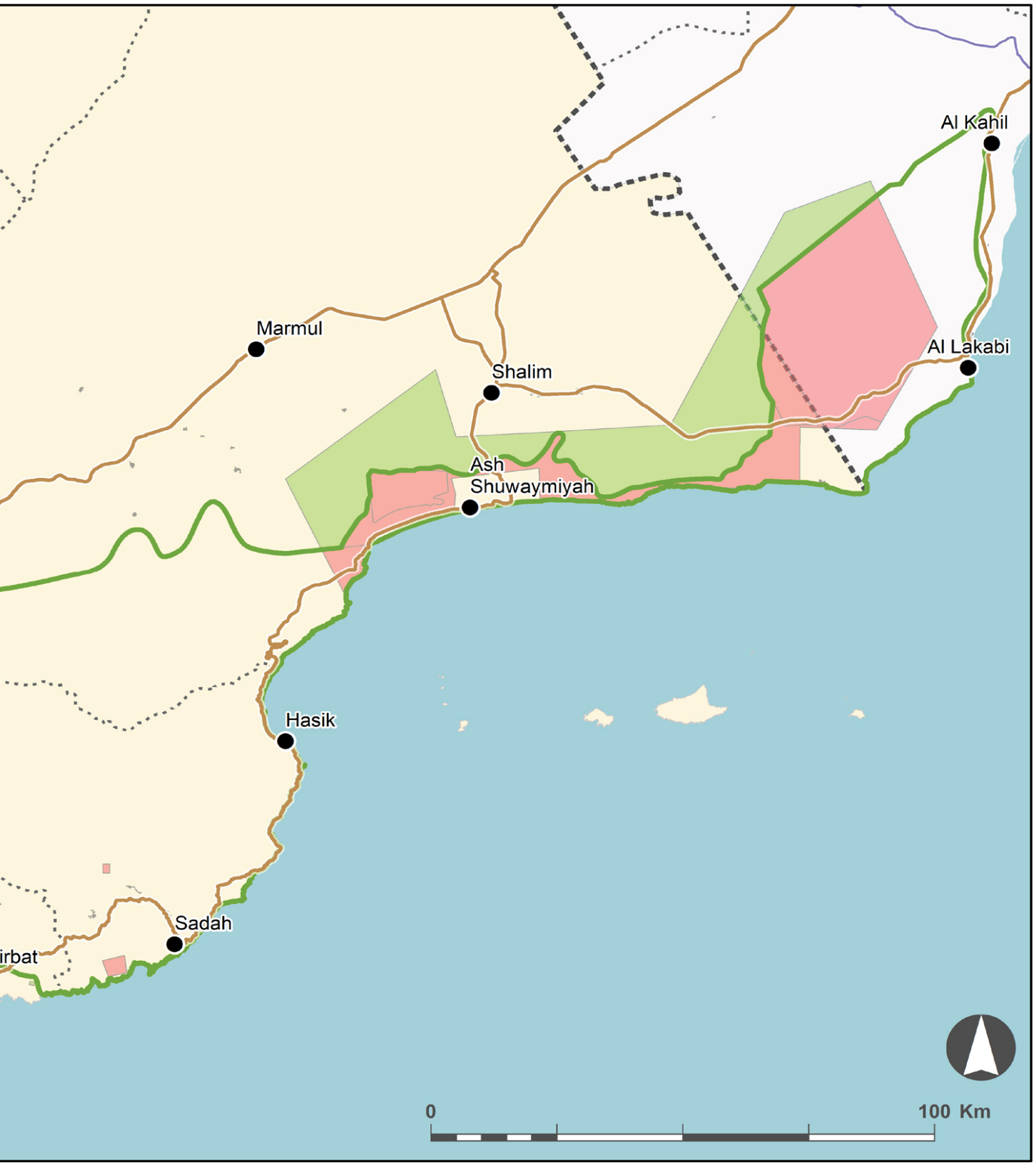

es
ary
ary

Urbanized Area

Special Planning Zone (SD11)

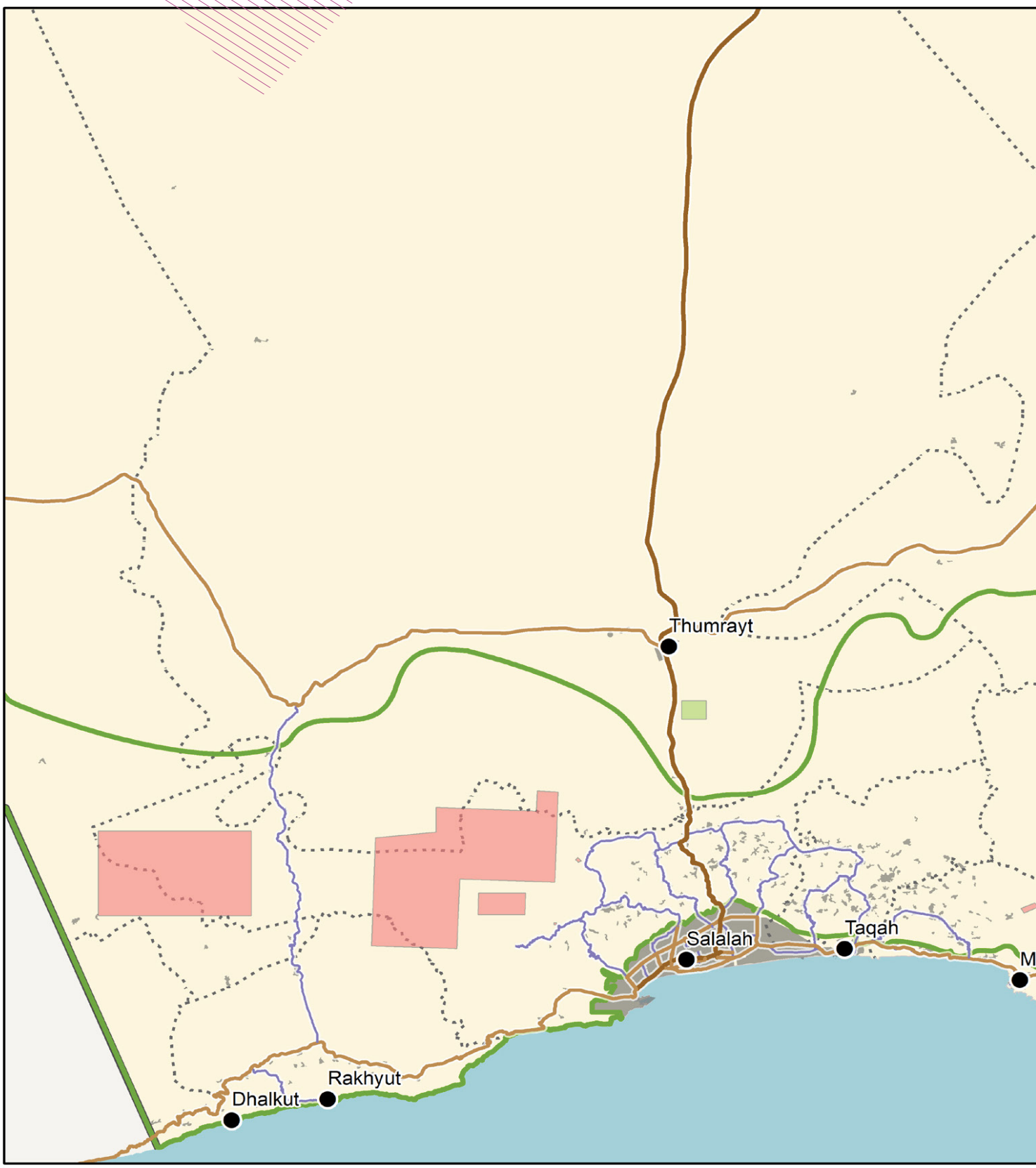

LEGEND:

Mining Concession Priorities
- Priority 1
- Priority 2

Existing Roads
- National Road
- Arterial Road
- Secondary road

Administrative Boundarie
- International Bound
- Governorate Bound
- Wilayat Boundary

نظام النقل

رمز السياسة: TM

يعد توفير منظومة نقل مناسبة وفعالة ضروريا، لتنقل الأشخاص والبضائع بسهولة ويسر، مما يتيح قيام وتوسع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية تم تشييد بنية أساسية حديثة للطرق في محافظة ظفار، اشتملت على العديد من الطرق الداخلية والساحلية التي تربط مدن المحافظة ، وتربط المحافظة بشمال السلطنة، وبالجمهورية اليمنية من جهة الجنوب. وسوف تشهد محافظة ظفار المزيد من أنشطة الاستثمار في إنشاء البنية الأساسية للطرق وتحسينها وصيانتها وتشغيلها، وستكون هذه الاستثمارات انتقائية بهدف معالجة الازدحام، ودعم النمو والتنويع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية العمرانية، وتعزيز الثقة في الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات إلى المحافظة.

وإلى جانب تطوير شبكة الطرق ستشهد محافظة ظفار تطورات أخرى في منظومة النقل بشكل عام، من أهمها وضع تدابير وآليات وسياسات من شأنها تقليل الحاجة إلى التنقل، وزيادة خيارات التنقل متعددة الوسائل، من خلال بناء منظومة نقل عام متطورة، تشتمل على نظام جديد لحافلات النقل السريع لخدمة مدينة صلالة، وتطوير نقاط الربط والطرق التي تربط بين المدن، فضلاً عن وضع الأسس التنظيمية واتخاذ الإجراءات المادية والمالية للحد من تزايد ملكية المركبات الخاصة واستعمالاتها، بما يساهم في تخفيف المستويات الحالية والمستقبلية للازدحام المروري، حددت السياسات التالية:

الإدارة الفعالة للسعة الاستيعابية لشبكة الطرق

رمز السياسة: TM1

توفير البنية الأساسية وخدمات سكة الحديد

رمز السياسة: TM2

توفير وسائل نقل عام متطورة

رمز السياسة: TM3

دعم المطارات والموانئ

رمز السياسة: TM4

تعزيز استخدام وسائل النقل المتعددة

رمز السياسة: TM5

تشجيع التنقل النشط والصحي والمستدام

رمز السياسة: TM6

دعم برنامج الأمان وسلامة التنقل

رمز السياسة: TM7

استغلال التكنولوجيا لرفع كفاءة وفعالية التنقل

رمز السياسة: TM8

TM1 الإدارة الفعالة للسعة الاستيعابية لشبكة الطرق

حيث أن الاحتياجات اللازمة لاكتمال شبكة الطرق تتطلب إيجاد حلول مناسبة لمنع حدوث المزيد من حالات الازدحام، ويشمل ذلك عمل توسعة للطرق وتحسين تقاطعاتها في صلالة، وتحسين طريق الشاحنات في جبل القرا ومريحة، بحيث توفر بديلاً جيدا ومفضلا على استخدام المركبات الخاصة، كما يتطلب ذلك توفير خدمات أفضل للحافلات بين المدن الرئيسية، بجانب تحقيق التكامل والترابط بين وسائل النقل المختلفة.

TM2 تعزيز الخدمات والبنية الأساسية اللازمة لسكة الحديد

من المؤمل أن تشهد محافظة ظفار إنشاء خط سكة حديد يربط المحافظة بشمال السلطنة، وربما أبعد من ذلك، وحتى ذلك الحين يجب تحديد وحجز الأراضي اللازمة لمسار سكة الحديد، لضمان إمكانية تطوير مشاريع السكك الحديدية في المستقبل

TM3 توفير وسائل نقل عام متطورة

تفرض استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار تغييرًا في النمط الحضري للمدن، بحيث تصبح أكثر كثافة واندماجاً، الأمر الذي يستلزم توفير وسائل نقل عام متطورة، وهذا يتطلب زيادة في تغطية وجودة وكفاءة شبكات النقل العام خاصة في صلالة، مع مراعاة أن تكون هذه الشبكة المطورة جذابة

TM4 تعزيز دور المطار والميناء

يوفر ميناء صلالة إلى جانب مينائي صحار والدقم الطاقة الاستيعابية الكافية لعمليات الشحن الحالية والمستقبلية على المدى الطويل. أما عن ميناء صلالة دوره كميناء لعمليات إعادة الشحن، مع التركيز على المزيد من الشحن المباشر، في الجانب الآخر يعتبر مطار صلالة هو المركز الثانوي في السلطنة للنقل الجوي من خلال الرحلات المتكررة إلى مسقط وتنامي عدد الرحلات إلى الوجهات الدولية، ويتم الربط بين كل من الميناء والمطار من خلال شبكة الطرق المتوفرة بشكلٍ كاف إلى جانب وسائل النقل العام

TM5 تعزيز استخدام وسائل النقل المتعددة

بحيث يتاح للركاب التنقل عبر وسائل النقل المختلفة في رحلاتهم، وخاصة في المناطق الحضرية في صلالة، لذلك يتم التوجه نحو إقامة محطات رئيسية للحافلات كمنصات تنقل متكاملة مع وسائل النقل الأخرى، كالمشي وركوب الدراجات، كل ذلك مع توفير مواقف للمركبات في مواقع محددة.

TM6 تشجيع التنقل النشط والصحي والمستدام

وذلك من خلال التوجه نحو إقامة مسارات خضراء ومستدامة للمشي وركوب الدراجات، فضلاً عن التصميم والتنظيم الجيد للأماكن العامة ومواقف المركبات، إلى جانب تطبيق بعض الإجراءات المحددة على استخدام السيارات في بعض المناطق المزدحمة، مثل شارع السلام ومنطقة السوق المجاورة.

TM7 دعم برنامج الأمان وسلامة التنقل

من خلال برنامج شامل للسلامة والحد من وفيات الطرق.

TM8 استغلال التكنولوجيا لرفع كفاءة وفعالية التنقل

ويتضمن ذلك حزمة شاملة من التدابير القائمة على الابتكارات التقنية في مجالات جمع البيانات اللحظية وتصنيفها وتحليلها لتسهيل نمط الحياة الحضرية، مع توفير هذه الأنظمة داخل المركبات، وتطوير وتعزيز تطبيقات الوصول، والعمل بنظام ساعات العمل المرنة، والخدمات اللوجستية الذكية.

الغايات المنشودة من سياسات (نظام النقل)

15%
مستخدمي النقل العام

35 مليون طن/ سنوياً
حجم البضائع عبر الميناء

7 ألاف / مسافر يومياً
عبر المطار

P

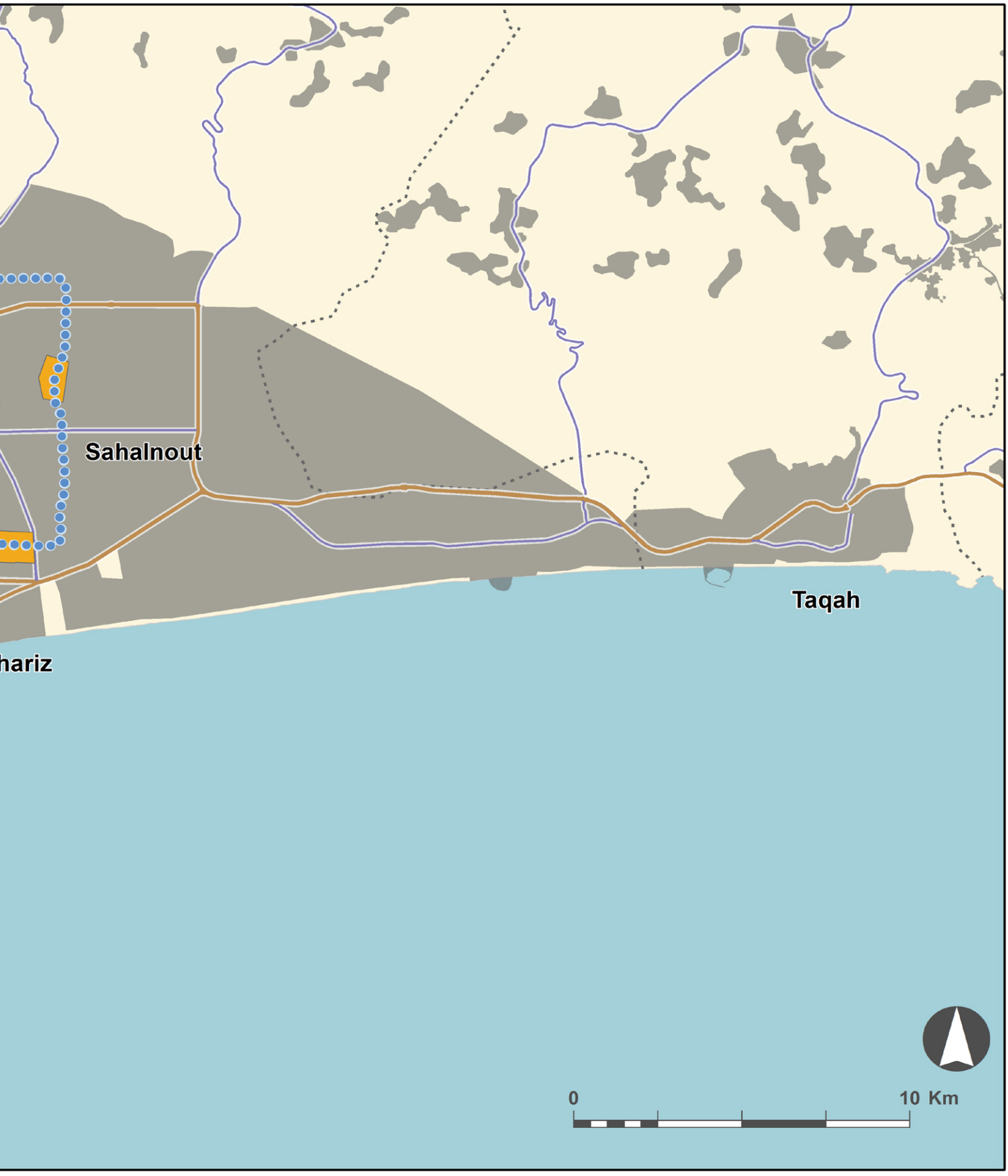

ng Roads

National Road

Arterial Road

Secondary road

شبكة النقل لمحافظة ظفار

Salalah Airport
Raysut
Transit Oriented Developments (SD6)
Proposed BRT (TM3)
Urbanized Area
Administrative Boundaries
International Boundary
Governorate Boundary
Wilayat Boundary

سياسات البنى الأساسية
رمز السياسة: EN,UT

يتم دعم أعمال التنمية في محافظة ظفار من خلال توفير المرافق الخدمية اللازمة، والتي تتضمن إمدادات المياه، وإدارة مياه الصرف الصحي، وجمع النفايات، وتوفير شبكات إمدادات الطاقة والاتصالات، إذ تتوفر حالياً معظم المرافق وشبكات التوزيع، ولكن بصورة محدودة، وإن كان لدى بعضها خططا للتوسعة أو القيام بعمل مرافق إضافية.

سياسات الطاقة (EN)

تلتزم الحكومة في قطاع الطاقة بتخطيط وتشييد مشاريع كافية لتوليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وذلك في سبيل تنويع مصادر الطاقة ودعم أهداف تحقيق الاستدامة، وتهدف استراتيجية التنمية العمرانية لمحافظة ظفار إلى تعزيز برنامج التحول إلى الطاقة المتجددة من خلال الاستفادة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الأجزاء الشرقية من المحافظة، ويمكن تخزين واستخدام فائض الطاقة للتصدير، شريطة أن يتم تطوير تقنيات التخزين (الهيدروجين) و / أو توفير مرافق خطوط النقل. وقد تم اعتماد السياسات في هذا الإطار:

EN1

تطوير مصادر إنتاج الطاقة المتجددة تتميز بالصمود والمرونة وتنويع مزيج من الطاقة

تتوجه الحكومة نحو تنويع مصادر الطاقة الوطنية بين الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة، وتحديداً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل المخلفات إلى طاقة، والهدف المنشود هو تحقيق 67% من الطاقة الاستيعابية من المصادر المتجددة بحلول عام 2050م، لذا تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية إلى اختيار المواقع المناسبة على المستوى الوطني، ويتضمن ذلك عدداً من المواقع المحتملة في محافظة ظفار، تعتبر مناسبة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بحيث يؤمل أن يتم تأمين نحو 2500 ميغاوات من الطاقة على الأقل للاستخدام المحلي من محافظة ظفار، على أن يتم توفير مواقع أخرى بمجرد أن يصبح تصدير الطاقة المتجددة مربحًا ومجديًا تقنيًا.

EN2

التكامل بين الشبكات لتحقيق الصمود والمرونة

يتكون نظام الطاقة في محافظة ظفار من شبكة نقل تغطي السهل الساحلي في صلالة ومرباط وثمريت (شمال جبل القرا)، وتخدم قرابة 90٪ من المنازل والشركات في المحافظة، ولزيادة مرونة نظام الطاقة في السلطنة لربط شبكة الطاقة المحلية بالشبكة الوطنية من خلال خط جهد عالي بالدقم وشمال السلطنة يقدر بـ 400 كيلوفولت.

الغايات المنشودة من سياسات (الطاقة)

750 ميجاوات
إنتاج طاقة الرياح الساحلية

2,400 ميجاوات (منزلية)
إنتاج طاقة الشمسية

1,900 ميجاوات
إنتاج طاقة الرياح البحرية

سياسات البنية السياسة: UT

UT2
تعزيز مرونة وصمود شبكات المياه والصرف الصحي

تتمتع محافظة ظفار بشبكات مستقلة لتوفير المياه ومعالجة ميـــاه الصـرف الصحـي، ولكن لا تزال المحافظة بحاجة إلى محطة إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي في شرق صلالة لزيـــادة الطاقة الاستيعابية للمحطة المنشأة حالياً في ريسوت.

UT3
تطوير نظـــام متكامـــل لإدارة النفايات الصلبة وتعزيز الاقتصاد الدائري

التخطيط لإنشاء محطة جديدة لتحويل النفايات إلى طاقة بالقرب من ثمريت، كجزء من الجهود المستمرة لربط ممارسات إدارة المخلفات بمبادئ اقتصاد التدوير.

UT4
ضمـان توفر شبكة الاتصـــالات للجميع

وذلك من خلال توفير تغطية الألياف البصرية وشبكات الجيل الرابع في جميع المناطق الحضرية تقريبًا في محافظة ظفار، وبخاصة مدينة صلالة، وعلى إمتداد الطريق السريع الذي يربط صلالة بثمريت ، كما ستتيح شبكة الجيل الخامس إدخال أحدث تقنيات الاتصال.

UT5
تطويـــر التقنيـــات الذكيـة

ستصبح البيانات والمعلومات التي يتم معالجتها وتأمينها عبر مراكز البيانات متاحة بسهولة، الأمر الذي يوفر خيارات متعددة وذات قيمة لمقدمي الخدمات والمستخدمين على حد سواء.

الغايات المنشودة من سياسات (البنى الاساسية)

80%

النفايات الصلبة من الصناعات التدويرية

100%

إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

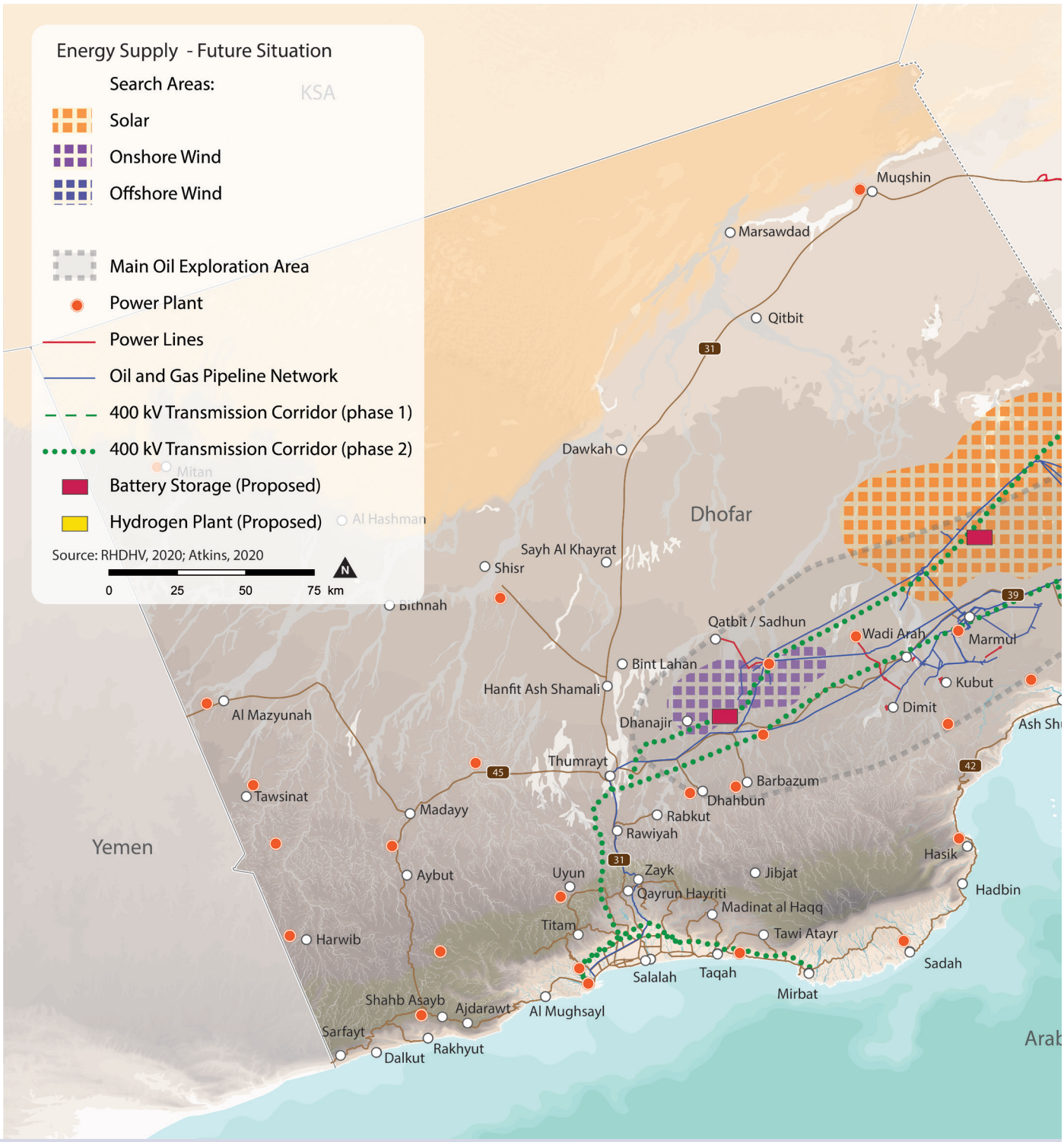

مناطق انتاج الطاقة المتجددة في محافظة ظفار بحلول 2040

التكيف مع جائحة فيروس كوفيد19

لا يوجد توافق في الآراء حول الآثار طويلة المدى لجائحة كورونا على الصعيد الاقتصادي أو على التنمية العمرانية، ولكن تكمن أهمية نهج التخطيط التكيفي الذي تستند عليه الاستراتيجية العمرانية الوطنية وجميع الاستراتيجيات العمرانية الإقليمية في توفير القاعدة الأساسية للاستجابة لتلك الآثار، حيث سيتم ضمان تنفيذ الاستراتيجية العمرانية من خلال متابعتها وإدارتها بالشكل المناسب بما يمكّن من تحديثها خلال المراحل المختلفة للمراجعة والتقييم والتحديث للاستراتيجيات ، الأمر الذي يضمن الاستجابة والصمود أمام مختلف الأزمات المماثلة والمحتملة في المستقبل، بما فيها الاستجابة اللازمة لجائحة كورونا التي ينبغي التعامل معها بالتزامن مع العديد من القضايا الملحة للتغير المناخي والزحف العمراني والتلوث والنقل المستدام.

أثرت الأوبئة عبر التاريخ على مناهج التخطيط والتصميم للبلدان والمدن، وتعددت الاستجابة لهذه الأوبئة - كالطاعون والكوليرا والجدري والسل والإنفلونزا الإسبانية- مثل: الشروع بالتخطيط لإزالة الأحياء الفقيرة، وتعزيز توفير الأماكن العامة، وإدخال شبكات الصرف الصحي، وخطط إدارة النفايات ، فضلاً عن المناهج التي تستند على تحديد نطاقات لاستخدامات الأراضي بحيث تفصل بين الاستخدامات غير المتوافقة مثل الأنشطة السكنية والصناعية. ويمكن أن تكون تأثيرات جائحة كورونا قصيرة وطويلة الأجل معاً، ولكنها تشمل:

زيادة الضغط على خدمات الرعاية الصحية والإمدادات الغذائية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

زيادة كبيرة في العمل عن بعد - كالعمل من المنزل- وتداعيات ذلك على متطلبات تطوير أماكن العمل وقلة الحاجة إلى التنقل.

انخفاض غير مسبوق في استخدام النقل الجوي والنقل العام والوصول إلى المرافق والخدمات، والحاجة إلى التباعد الاجتماعي.

تعكس التأثيرات الإضافية انخفاضات كبيرة في الطلب على الوقود والمرافق والأنشطة السياحية والترفيهية والبناء والعقارات والسلع المصنعة والخدمات المالية وخدمات التعليم التقليدية، وترتب على هذه الآثار التراجع العالمي في النشاط الاقتصادي، وانخفاض الطلب على العمالة الوافدة، وأيضاً انخفاض القدرات الإنتاجية لمختلف الدول بما في ذلك سلطنة عمان، فقد انخفض عدد العمالة الوافدة في السلطنة كأثر مباشر لجائحة كورونا، حيث سيتم مراقبة هذا التأثير الديموغرافي قصير المدى بمرور الوقت وسيتم تكييف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية و الاستراتيجيات العمرانية الإقليمية لاستيعاب أي اتجاهات ديموغرافية طويلة المدى ناجمةعن ذلك.

تحتاج القضايا القطاعية المرتبطة بجائحة كورونا إلى أن تؤخذ في الاعتبار ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية وذلك لتداعياتها المكانية في الطلب على الأراضي والمباني والبنية االأساسية لخدمة المناطق والمدن في مختلف أنحاء السلطنة. وقد تم إعداد إطار السياسات للاستراتيجيات العمرانية لاستيعاب ذلك بحيث تضمن ما يلي:

- **التعزيز المستمر وتوفير مرافق رعاية صحية ذات معايير عالمية على مختلف المستويات ضمن سياسات التنمية الاستراتيجية.**
- **سياسات الأمن الغذائي للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة.**
- **سياسات ذكية ترمي إلى استخدام الحلول التكنولوجية في المدن في مختلف جوانب الاستراتيجية كالنقل والبنية الأساسية.**
- **توفر معايير التخطيط ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية المرونة اللازمة لاستيعاب الحاجة إلى التباعد الاجتماعي في المناطق العامة والمرافق المجتمعية.**

لقد تضمّنت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية عدداً من النتائج الإيجابية الناشئة عن أزمة فيروس كورونا كما يلي:

- **العمل عن بعد والمعيشة في المدن الصغيرة والاستخدام المتزايد للتواصل الرقمي يعمل على تأكيد أهمية المراكز الإقليمية ومراكز الخدمات الحضرية بما يؤدي إلى توزع أماكن العمل والتوظيف الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.**
- **إعادة استخدام المباني حيث شهدت هذه الجائحة العديد من التوجهات نحو إعادة استخدام المباني الحضرية سواءً بتحديثها أو إعادة تصميمها وهو ما ينعكس على سياسات التراث الثقافي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.**
- **التوجهات الحديثة في قطاع الإنشاءات ، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التقليل من العمالة غير الماهرة ضمن القوى العاملة واستبدال الأنشطة المعتمدة على الأيدي العاملة الكثيفة بالتكنولوجيا ورأس المال الكثيف ، وقد شهدت أزمة كورونا الإنشاء السريع للمستشفيات والمرافق الأخرى بالاعتماد على هذا النهج، ومن ثم فإن تطبيقه على مجموعة واسعة من المباني المختلفة سيوفر القاعدة لتحويل قطاع الإنشاءات من قطاع يعتمد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة إلى قطاع ممكن تكنولوجياً.**

وعلاوة على ما سبق، فقد أدى انخفاض سعر الوقود إلى تقليل التمويل الحكومي للخدمات العامة ومشاريع النقل والبنية الأساسية، وفي حين أن التمويل العام لبرنامج الإنعاش سيكون مهماً على المدى القصير فإن سياسات النمو والرفاه الاقتصادي ضمن الاستراتيجيات العمرانية (الوطنية والإقليمية) تهدف إلى زيادة تمويل القطاع الخاص للبنية الأساسية والخدمات العامة لتقليل الاعتماد على التمويل العام، وهو ما سيكون جوهرياً لاستدامة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستراتيجية العمرانية.

تأثير انخفاض أسعار النفط

انخفاض أسعار النفط في العالم ستكون له تأثيرات مباشرة على الدخل الوطني للسلطنة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية. وهذا أوضح ضرورة :

تقليل الاعتماد الاقتصادي على قطاع الهيدروكربونات بمعدلات سريعة.
تنويع الاقتصاد نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة.
تركيز الاستثمار على المشاريع التي لا تحتاج إلا القليل من الالتزامات المالية من الحكومة أو وكالات التنفيذ.
تحديد المعايير لزيادة الإنتاجية العمالية في القطاعات الاقتصادية الموجودة.

تأثير فيروس كوفيد 19

من المحتمل أن تؤدي هذه الجائحة إلى تأثير على التوقعات الاقتصادية للمنطقة. وعلى المدى الطويل يمكن أن يكون هذا التأثير محدوداً، لكن على المدى القصير والمتوسط فإنه من المحتمل أن ينخفض معدل النمو الإقليمي. بعض العوامل، ومنها تطوير اللقاح أو العلاج الفعال، ستكون لها مضاعفات عميقة على شدة وفترة استمرار الهبوط الاقتصادي.

لنتخيل معـاً
ملامـحَ من عـمان 2040

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الفيديو التقني لمشروع الاستراتيجية العمرانية

الاستراتيجية العمرانية تشكل إطارًا وطنيًا لضبط وتوجيه النمو العمراني، لتسهم في الربط بين الموقع والاستخدام الأمثل له، لتعظيم فرص استثمار إمكانات كل محافظة ومدينة.

مكونه استراتيجيةً ديناميكيةً برؤيةٍ تكاملية تتوافق مع أهداف رؤية عمان 2040، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

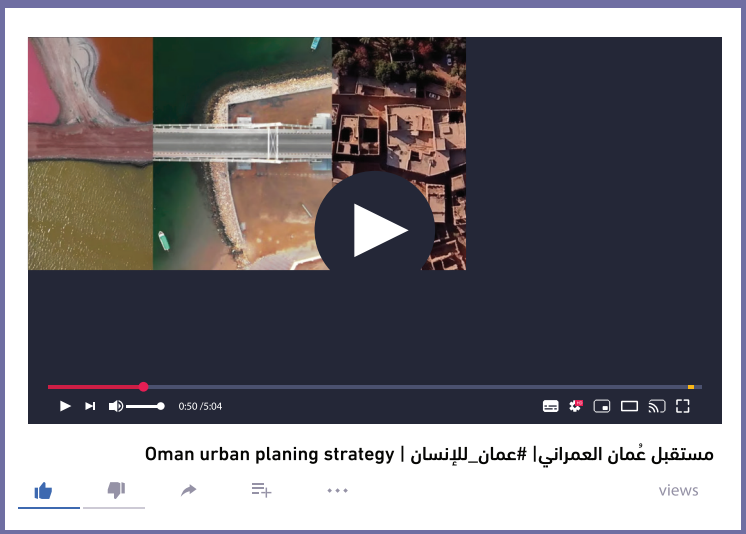

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

رؤية عُمان 2040

@HOUSINGOMAN

@ONSS_OMAN